أُصُولُ
تَحْقِيقِ النُّصُوصِ وآدَابِهِ

إعــداد
محْمُود توفِيق مُحمّد سعْد
الأستاذ في جامِعةِ الأزهرِ الشّريفِ
وجامعةِ أمِّ القُرى بمكة المكرمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ»

« اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ »

أمّا بعد فهذه أسطر موجزة في تحرير أصول وآداب تحقيق النصوص هي كالمتن ، وهي لطلاب الدّراسات العليا ، ولم أشأ أن أبسط القولَ فمن شاء مزيدًا فإن ثمّة أسفارًا قد رُقِنَتْ مبسوطةً وهي على مقربةٍ من يدك في المكتبات الجامعيّة ، تجد فيها ما تبتغي ، وظنّي أن الذي يقوم لهذا العمل: تحقيق النصوص عليه أولا أن يتقن الأصول ثم من بعد يتوسع في ثقافة التحقيق .

وأهمّ ما ينبغِي أن يكون المحقّقُ على ذكر منه أن فرضه الذي لا يجوز التقصير فيه أن يوثق نسبة النّص لصاحبه ،وأنْ يُخرجَ النصّ على ما يعتقد أنّه هو نصّ المؤلف ، ثم تيسير الفهم بحسن الضبط والتقسيم

أمّا الشرّحُ والدّرسُ ونقدُ المادّة العلمية ، والتّوسعُ فِي تخريج النّصوصِ والشّواهدِ فكلّ ذلك ليس هو جوهر التحقيق ، وسوف تجد في الأسطر القادمة مزيدَ تذكيرٍ وتنبيهٍ وترشيدٍ .

ويبقى أمرٌ مهمٌّ عندي أن يعلم طلابُ الدّراسات العلْيا أنَّ تحقيق المخطُوطات ، وإن كان عملاً علميًّا فإنّه ليسَ ببحثٍ عِلْميّ، والذي يصنع منك طالب علم ثُمّ عالمًا إنّما هو البحثُ العلميّ ، والاكتفاءُ بتحقيق النصوص لا يصنع منك عالما قطُّ ، فثمّ حقيقة أقولها دائِمًا لطلابِ الدّراساتِ العليا ،ويجب أن تقوم فِي صدرك ما حييتَ :

((التحقيق لا يَصْنَعُ عالِمًا ،ولا يَصْنَعُه إلا عالم))

فكنْ أوّلا باحثًا علميًا فِي تخصّصك يوثق به ، عقلاً وإتقنًا، وبيانًا ، ثُمَّ من بعدُ فإنّ لك أن تَلِجَ مجال تحقيق النصوص ونشرها، وسيقبلُ عليْك طلاب العلم، برغبة، وثقةٍ أنهم واجدون عندك من النفع في المعاشِ والمعاد أضعاف ما هم باذلون للتقِي عند من أعمارهم وجهودهم ،إذا ما فقد طلاب العلم ها اليقين إزاءك، فصمتك خيرٌ لك ولهم من نطقك.

والله عزّ وجلّ يقول:

﴿ وَلا تَقفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلمٌ إنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ (الإسراء:٣٦)

فهذا الأصل القرآني إذا ما أحسن فقهه أدرك المرءُ أهمية التثبت واليقين والتحقق من قبل ألإقدام على الفعل قولاً وعملا ، وإذا ما تلبثَ المرءِ عند قوله ﷻ :﴿ إنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ أدرك أن في ضمن ما يحمل من معاني الهدى الدلالة على أدوات التحقق والتثبت ،وأن هذه الأدوات سيسأل المرء عن حسن توظيفها ،واستثمارها ، وأول ما تُمره لك حسنُ التثبتِ والتحقق من قبل أن تفعل قولاً وعملاً .

وأنا وغير قليلٍ مثلي مفتقرون إلى حسن التأدب بهذا الهدي النبوي الكريم عطاء الجليل أثرًا ، العظيم نفعًا لنا في معاشنا متقلبين في نعم ربنا صباح ومساء ، وفي معانا في نعم رؤية ربنا ﷻ ،وصحبة نبينا ﷺ وهما من أجل النعم ،وأعظمها ، وهما مطمح أولي الألباب .

ويقول الشّافعيّ(ت:٢٠٤هـ) في الرسالة:

. " وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولى به أقرب من السلامة له، إن شاء الله."(الفقرة :١٣٢)

ونعوذ بالله ﷻ أن نكون ممن يتكلم فيما لا يعلم،وهو يعلم بأنه في جهالةٍ وضالةٍ

فاحذر أن تَستَسْهلَ حياتك العلمية العملَ في التحقيق ، فتخرج على الناس بما لايليق بمثلك أن يكون منه فذلك ضلالٌ مبينٌ . قد أخلصتُ لك النصح احتسابًا لمرضاة الله - سُبْحانهُ وبِحَمْدِهِ – والله الهادي إلى سواء السبيل .

وكتبه

محمود توفيق محمد سعد

الأستاذ فِي جامعة الأزهر الشريفِ وجامعة أم القُرى

توطئة

فجر التحقيق

العقل العربي عقل نصوصيّ ، ولا سيّما في طوره الأول في صدر الإسلام ، فأساس تكوين هذا العقل نصّان : القرآن الكريم والسنّة النبوية ، وقد كان من حرص السنّة النبوية على كمال العناية بالحفاظ على كمال النص الأول : القرآن الكريم أنْ جاء النهي عن تدوين السنة فِي أوّل الدّعوةِ ، ومنْ ثُم كان للوحي كتَّابُه، وذلك أمر لا يفتقر طالب علم في ديارنا إلى أن يبسط له القول فيه فضلا عن أن يبرهن له عليه. فلمّا توفرت العناية به كان الإذن بتدوين السنة النبوية ، وصحيفة عمرو بن العاص خير شاهد على ذلك . المهمّ أن العناية بالحفاظ على النّص ليبقى للأمة كما نزل به الوحي أمر لا يخفى على طالب علمٍ

وما جاء فِي السنّة النبوية أن "جبريل" عليه السّلام كان يعارضُ النبيّ - صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وسَلّم - في رمضان من كل عام بالقرآن الكريم ، فلما كان رمضان الأخير من عمر النبيّ - صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وسَلّم - عارضه جبريل بالقرآن مرتين إنما هو أمرٌ مؤصّل لما يعرف في تحقيق النصوص فِي زماننا بمعارضة النسخ ، وكان كتاب الوحي يعارضون ما كتبوا ،ولذا لم يكن ثَم كاتبٌ واحدٌ للوحي ،بل كانوا كتابًا ليتحقق للبيان الموحى به عدة نسخ مكتوبة بجوار ما هو قائمٌ فِي صدر النبي صلى الله عليه وسلم ،وقد عصم من أن يخرم منه حرفا واحدًا .

﴿ لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۞ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۞ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۞ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (القيامة:١٦- ١٩)

﴿ سَنُقْرِؤُكَ فَلا تَنسَى ۞ إِلاَّ مَا شَاء اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى ۞ وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى ﴾(الأعلى : ٦- ٨)

أما ما كان من شأن عناية الصحابة وأهل العلم من بعد فِي توثيق وتحقيق نصوص البيان النبوي ، فأمر فوق ما يمكن أن يتصور عمله فِي زمانه ومن بعده ، فقد كانوا أحرص على تحقيق الرواية أهي بالواو العاطفة أم الفاء ،ونحو ذلك ، فإذا شكّ صرح بشكه ،وذكر الرواية التي شك فيها ، وهذا وفير فِي كتب السّنة

فمنهج علماء الحديث النبوي في مقابلة النصوص ومعارضتها وتحقيقها هو الأصل الرئيس لهذا العلم الدقيق : علم تحقيق النصوص .

فنحن- المسلمين – لسنا بالمفتقرين إلى أن نستلب ثقافة غيرنا فِي هذا الباب ، وادعاء أن العرب لم تعرف تحقيق النصوص إلا من موائد المستشرقين الأعاجم قول أدْنَى ما يدلُّ عليه جهالة من حرك به لسانه ، ونفثه فِي آذان صغار العقول .

وغير خفيّ أيضًا أن ما ورثناه ([1]) عن أجدادنا ضربان : تراثٌ أدبي ،وتراثٌ علميّ ، وتراثنا الأدبي أسبق وجودًا من تراثنا العلميّ،وعناية علمائنا بالتراث الأدبي أظهر من عنايتهم بالتراث العلميّ.

وتحقيق النّص قد عرفته العرب منذ قديم، وقد كان لعلمائنا من الممارسات والتنبيهات ما هو أصل عظيم من أصول تحقيق النص ، وقد ذهب" عبد المجيد دياب " إلى أن "عبد القادر البغدادي (ت:١٠٩٢هـ) في كتابه " خزانة الأدب" قد نهج منهجًا تحقيقيًّا لا يوجد بين محققي اليوم في أوربا والشرق من يدانيه" ([2])

والذي لا يخفى أنّه لم يصلنا عن السلف كتاب معقود لجمع وتصنيف أصول وقواعد تحقيق النصوص من خلال ممارسات علمائنا لذلك التحقيق ، فبقي ممارسة عملية تعلّم عمليًّا.

وإذا ما كان للمستشرقين فضلٌ في نشر بحوثٍ تجمع الأصول و القواعد النظرية لتحقيق النصوص ،فإنّ الذي جمعوه إنما هو قائمٍ فِي ممارسات أسلافنا و في تراث علمائنا لا علمائهم.

ومن أوائل ما نعرف من أولئك المستشرق الألماني " برجشتراسر" فقد نشر محاضرات قد ألقاها على طلاب كلية آداب القاهرة ١٩٣١م

وسنة ١٩٤٤م جاء محمد مندور فنشر موجزًا لقواعد نشر النصوص في مجلة الثقافة ،ُثم أعاد نشرها في كتابه (في الميزان الجديد)

---

[1]) بيان الوحي ليس من تراث البشر ، فإذا ما ذكرنا كلمة التراث فحذار أن يتوارد إلى قلبك أن بيان الوحي :قرآنا وسنّة من ذلك ، ولكن ما بني على بيان الوحي من فقه ما فيه من العلم هو من التراث لأنه من صناعة البشر ، فالتراث مقصور على ما خلفه البشر من صناعتهم ، وليس القرآن الكريم أو السنة النبوية بشيءٍ من صناعة أحد من البشر .

[2]) تحقيق التراث العربي :منهجه وتطوره . عبد المجيد دياب ص ٧١ - ط/١٩٨٣م

وفي سنة١٣٧٠هـ ١٩٥١م وضع المجمع العلمي بدمشق موجزًا لقواعد نشر النصوص في مقدمة تحقيق كتاب (تاريخ دمشق)

وفي سنة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م نشر إبراهيم مدكور أستاذ الفلسفة بعض قواعد نشر النصوص في مقدمة نشر كتاب (الشفاء) لابن سينا

وفي سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م نشر" عبد السلام هارون" كتابه:" تحقيق النصوص ونشرها" وقد لقي قبولا بين طلاب العلم،والمحققين .

وفي سنة ١٩٧٤هـ - ١٩٥٥م نشر صلاح الدين المُنَجِّد مقالة في (قواعد تحقيق النصوص) في مجلة معهد المخطوطات العربية التابع للجامعة العربية بالقاهرة،وقد نشرها منفصلة من بعد.

وتوالت من بعد جهود أهل العلم ،ومن أظهر ما جاءت به جهود أهل العلم في هذا

مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين : رمضان عبد التواب

تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره : عبد المجيد دياب

محاضرات في تحقيق النصوص : حسين نصّار

محاضرات في تحقيق النصوص : أحمد الخراط

تحقيقي التراث : عبد الهادي فضل

ضبط النّص والتعليق عليه: بشار عواد معروف

تحقيق المخطوطات: عبد الله الحسيني هلال

المحقّقُ قارئُ جيدٌ لنسخةٍ أو نسخ قليلةٍ ، والقراءة الجيدة لا تكون إلا ثمرة مجاهدةٍ بالغة في حسن البصر بما يقرأ. وهذا لا يكون من فراغ عقليّ ولسانيّ وذوقِيّ ، ومنْ حكمةٍ وتفرّسٍ .

المحقّق لابدّ أن يكونَ خبيرًا باللغة التي صِيغ بِها النصّ المراد تَحقيقه، واللغة هنا لا يُراد بِها المفردات ، وما وضعت لَه منْ المعانِي ، بل المرادُ منهاج الإبانة ونحوها ،وسمتها في بناء صور المعاني على تنوع مستويات هذه المعاني من الوضُوح والخفاء ، والمباشرة وغيرها ، والتحديد ، والانفتاح .

أنّى لمحقّقٍ ليُتقن فقه لغر الشّعر الجاهلي :المعجم والتراكيب والصور ونحو ذلك ثُم يعمد لتحقِيق نصٍّ من الشّعر الجاهليّ؟

إن عليْه أن يكون الخبير بالسمت الدقيق لبيانِ المؤلف إلي يحقق مخطوطته، وقد كان سلفنا يكشفون زور نسبة نصٍّ إلى شاعر أو عالم من خلال التفرسِ بأسلوب النص المدعى نسبته إليه بموازنته بما يعهدُ عنه من سماتٍ أسلوبية.

يُقول ابن سلام الجمحي في شأن الأسود بن يعفر:

" وكان الأسود شاعرا فحلا وكان يكثر التنقل في العرب يجاورهم ، فيذم ، ويحمد ، وله فى ذلك أشعار ، وله واحدة رائعة طويلة لاحقة بأجود الشعر لو كان شفعها بمثلها قدمناه على مرتبته وهى :

نام الخليّ ، وما أحس رقادى

والهم محتضر لدى وسادي

وله شعر جيد ولا كهذه .

وذكر بعض أصحابنا أنه سمع المفضل يقول له ثلاثون ومئة قصيدة .

ونحن لا نعرف له ذلك ولا قريبا منه .

وقد علمت أنَّ أهل الكوفة يروون له أكثر مما نروى ، ويتجوزون في ذلك بأكثر من تجوزنا .

وأسمعني بعض أهل الكوفة شعرا زعم أنَّه أخذه عن خالد بن كلثوم يرثى به حاجب بن زرارة ، فقلت له : كيف يروى خالد مثل هذا ، وهو من أهل العلم ، وهذا شعر متداع خبيث فقال أخذناه من الثقات ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله " ([1])

وممَّا هو أولى بحسن الرعاية والعناية العرفان بما يُعرف بالتصحيف والتحريف. وهذا أمرٌ قد عني بالقولِ فيه جمهرة أهل العلم، فكثرت فيه المؤلفات وتنوعت، وكان الأقدمون لا يفرقون بيْن التصحيف والتحريف ، فكل خطأ أدى إليه الاعتماد على القراءة من الصحف هو من قبيل التصحيف والتحريف.

ومنْ أهل العلم من فرّق بيْن التصحيفِ والتحريف: التصحيفُ ما كان التغيير فيه مناطه حرف أو أكثر بتغيير النقط مع بقاء صورة الحرف ، مثل تغيير حرح الجيم إلى الحاء أو الفاء إلى القاف ونحو ذلك. كمن صحف كلمة (مُضر) إلى(مصر) أو (الرجل) إلى الرّحل) أو (مخرمة – محرّقة)

والتحريف هو استبدال حرف بحرف آخر كاستبدال الراء بالواو أو النون بالتاء .

المهم أن يكون المحقق خبيرًا ذا فراسة لغوية،وقدرة على التصحيح في ضوء السّياق . ولاسيّما أن طبيعة الكتابة في العربية يُعين على هذا التصحيف أو التحريف ، لتشابه كثير من الحروف في رسمها. (ب .ت . ث) (ج. ح. خ) ...

وقد تقع أخطاء ذات أثرٍ بالغٍ في المعنى . ومن طريف ما يُذكر في هذا أن رجلاً كان يقرأ قول الله ﷻ :

﴿ وَمَا لَكُمْ أَلا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (الحديد:١٠)
فقرأ (ميراث) (ميزاب السموات والأرض) فقيل له ما ميزاب السموات ؟ قال :المطر.

وقد كان لعلماء السنّة جهد بالغ في تحقيق نصُوص السنة، وتحقيق أسماء الرّواة .

أن يكون عليمًا بأنواع الخطوط في العصر الذي تنتمي إليْه المخطوطة .

---

[1]) طبقات فحول الشعراء :١/ ٤٠

أن يكون خبيرًا بأنواع الورق الذي تكتب فيه المخطوطة في عصر تدوينها. بل وأن يكون خبيرًا بالأخبار التي تكتب بها المخطوطات .

ولابدّ أن يكونَ المحقق ذا ثقافةٍ عامّة وسيعةٍ متنوّعةٍ تعينه على حسن التحقيق، من نحو العرفان بموسيقى الشعر، وبالتاريخ،وعلم الجغرافية، والعلم بالأنساب ، ونحو ذلك كثير .

وأن يكون خبيرًا بالمظانّ التي تتصل بتحقيق المخطوط ، فكلّ نَصّ يُستعان على تحقيقه بنصُوصٍ أخر ، وحريٌّ بالمحققِ أنْ يكون عليما بذلك، وبمنهاج هذه الاستعانة .

ومن ثم كان التحقيقُ بحاجة ماسّة إلى أنْ يقُوم به عليمٌ خبير ٌ في تخصّص المخطوط . ولايُقدِمُ عليه من لم يكن أهلاً لذلك إلا غِرٌ ، لا يعي مقدار خطر ما مقدمٌ عليْه .

ومن الأسفار ما أعيد نشره نشرًا لا يعدو أن يكون نسخًا لما سبق من طبعاتٍ له ، مع قليلٍ من التعليقات المنقولة نصًّا من كتبٍ أخرى ، فإذا ما قرنت النص المُدّعى أنّه محقق ، والنص الذي نسخ منه غير محقق لم تر البتة فارقًا، بل ترى الخطأ في الطبعة الأولى قائمًا في الطبعة المدّعى أنّها محققة .

وحريّ بطالبِ العلم أن يُعنى بحسن اختياره النشرات التي تولاها كبار المحققين من أمثال الشيخ محمود شاكر، وراتب النفاخ، والسيد صقر، وصلاح المنجّد ،وشوقي ضيف، وعائشة عبد الرحمن(بنت الشّاطئ) وعبد السلام هارون وأحسان عباس ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمدعلى البجاوي.،وشكري فيصل.،ويوسف نَجم، ... .

قواعِدُ ما قبْلَ التَّحْقِيقِ

لتحقيق النصّ خطوات منها ما هو بين يدي التحقيق ، ومنها ما هو من بعده ، وأبدأ بما هو بين يديه ، فثمّ قواعِدُ كليّة ، حسنٌ أن تكون على ذكرٍ منها، وأن تكون أيضًا ذا اعتناء بالوفاء بحقها ، فإنها أوّل ما تُلاقِي به القارئ، وحسنُ الابتداء أمرٌ ذو أثرٍ بالغٍ فِي من يلقاك ، وأهمُّهم طلاّبُ العلم وأهلِهِ ،ومنْ أدبِ العَالِمِ والمُعلّم أن يعبّد لنفسِه الطريق إلى قلوب مخاطبيه ، فيتأنى له حسن إيصال مراداتِه إلى قلوبهم ،وحُسْنُ تمكينها فيها

******

القاعدة الأولى : التحقق من القيمة العلمية للنّص

تحقيق النصوص ونشرها ليس هدفًا فِي ذاته بل هو وسيلة شريفة إلى غاية شريفة ،والوسائل مرتبطة بغاياتها ، فليس عندنا نظرية العلم للعلم ،والفن للفن ، فقد استعاذ النبي - صلّى اللهُ علَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وسَلّم - من علم لا ينفع ، ومن العلم الذي لا ينفع العلم الذي لا يصلح العمل به في زمانك ،وإن صلح فِي زمن مضى ، فعلى المحقق أن يتوثّق من القيمة العلمية للكتاب، فليس كل ما خطّه أسلافنا لابدّ أن تكون له قيمة علمية في زماننا ، بل وفي زمانهم ، فهم بشر يأتون بما هو قيّمٌ ،وما ليس كذلك ،وما قد يكون ذا قيمة فِي زمانهم قد يفقدها فِي زماننا ، وما قد يكون غَيرَ ذِي قيمة له في زماننا قد تكون له قيمة فِي الزمن الآتي ،ونحن مأمورون بأن نعنى أولاً بما يصلح زماننا ، ثُم من بعدُ بما يُصلِح الزمن الآتي من بعد

والتوثّق من القيمةِ العلمية للمخطوط يعتمد على أمور منها:

١) قراءة نسخة تامة من نسخ المخطوط قراءة نقديّة محيطة بما جاء فيها

٢) الوقوف على نصوص من المخطوط نشرت محققة أو غير محققة في كتب علمية أخرى قيمة

٣) الوقوف على آراء كبار أهل العلم في المخطوط أو المؤلف ، والإعلاء من شأنهم .

٤) الوقوف على ما دوّن بشأن الكتاب في أسفار الفهارس،ومعاجم المؤلفين .

كلّ ذلك معين على القدرة على تقويم المخطوط . فإذا ما ثبتت قيمته العلمية على وجه لا يحتمل المنازعة انتقل إلى قاعدة تالية.

***

القاعدة الثانية: التَّثبّت من حاجة العصر لتحقيق هذا الكتاب.

قد تكون القيمة العلمية للمخطوط في نفسه عالية،ولكن سياق الحياة العلمية والاجتماعية لا يتطلب الاشتغال به في ذلك العصر، فإن الخير في إرجاء تحقيقه إلى الوقت الذي تقتضي حركة الحياة تحقيقه ،ونشره ، فليس كلّ ما له قيمة يحتاج إليه في كل عصر ، وليس تحقيق المخطوطات ونشرها هدفا في نفسه بل هو وسيلة إلى تحقيق ما فيه نفع الأمة ، وعلماء كلّ أمّة مسؤولون عن تقديم ما ينفع أمتهم التي يعيشون فيها أولا ، فمن هدي السنة أن يبدأ المرء بنفسه ثُمّ بمن يعول ، وقد كانت العلماء من سلفنا الصَّالح فِي نفسِه المصلح مجتمعِه وأمتِه لا يتكلمون فيما لم يقع من الأحداث ، وينصحون بإرجاء القول إلى أن تقع ، وينصحون أن يكلم علماءُ كلِّ مصْرٍ فيما وقع في مصرهم ، فلا ينشغل علماءُ الحجاز بما يقع في أرض المغرب العربيِّ ، بل يَدَعُونَ ذلك لعلماءِ المكان الذي وقع فيه الأمرُ، فهم أعلمُ به من غيرهم ، وكذلك الأمرُ في تحقيق المخطوط لا يشتغل به إلاَّ إذا ما كانت الحياةُ تتطلبه ، لينزل من أحداثها منزلة الدَّواء النَّاجع من الدَّاء الواقع .

وغيرُ قليل من المشتغلين بالتحقيق يغفلون هذه القاعدة ، بل يتغافلون عنها ، كأنَّهم يرون أنَّ تحقيق التُّراث غايةٌ في نفسه ،وليس وسيلةً إلى غاية أعظم. فغير قليلٍ مما توفر على تحقيقه بعضُ طلابِ العلم ، والمهتمون بتحقيق التراث ،

وتوفرت على نشره المكتباتُ التجاريّة لا تكاد تجدُ له نفعًا مقدّمًا لأبناء هذا العصر ، ولو أنفقوا ما بذلوه جُهْدًا ومالاً فيما هو أحقُ بالنشر من البحوث العلمية القيّمة التي يقوم لها وبها طلاب الدّراسات العليا النابهين لكان ذلك أجدى وأعلى .

فليسَ حسنًا أن ينشَغلُ طالبُ علمٍ فضلاً عنْ عالمٍ بتحقِيق مخطوطٍ فس أحكام المكاتَبَةِ ، فزماننا خلا ، والحمد للهِ ربّ العالمين ،من التجارة في العبيد والإماء ، فما حاجة عصرنا ومصرنا المسلم بهذا المخطوط، ليبقى إلى زمنٍ قد يكون فيه ذلك.

***

القاعدة الثالثة : جمع النسخ وفحصها:

ما يُحققّ إمّا أن يكون عن نسخةِ المؤلّفِ نفسِه ، وأن نسخَة غيره ، فإنْ كانَ التّحقيقُ عن نسخة المؤلفِ يقينًا ولم تكن ناقصة فِي عدد صحائفها أو فِي بعضِ أسطرها ،ولم يعترها ما يُسقطُ قيمتها العلميّة فإنّ للمحققِ أن يكتفي بها ولا ينشغلنّ بجمع ما نسخ الآخرون إلا أن تكون هنالك أكثر من نسخةٍ بخط المؤلف فحسنٌ أن يجمع ،وأن يعتمد آخرها نسخًا

فإن تكن النسخُ عن غير المؤلّف ، فلابدّ أن يكون جمعٌ ، ولا ريبَ فِي أنَّ جمعَ النُّسخِ مرحلةٌ شاقَّة من المراحل الّتي تسبق التَّحقيق ، وقد يتهاونُ فِي ذلك بعضُ القائمين لتحقيقِ نصٍّ ما ،لأمور غير علمية وهذا مضرٌ جدًا بالنصّ أولاً ،ومنزلة المحقق عند أهل العلم ،وطلابه ثانية ، وفريضةٌ على أهل العلم وطلابه أن يقيموا أنفسهم في قلوب القراء مقام الثّقة ، حتى تُمكنَ الاستفادة مما يقدمون .

وجمعُ النسخ يتم من خلال أمور منها:

١) فحص فهارس المخطوطات بالجامعات والمراكز العلمية والمكتبات العامة والخاصّة ،والحوليات العلمية التي تعنى بنشر فهارس المخطوطات كمثل ما كنا نجده في مجلة المورد العراقية،ومجلة الذخائر.

٢) فحص الكتب التي تُعْنَى بتاريخ التراث من نحو كتاب (تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين، أو تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، أو تاريخ الأدب العربي

لجورج زيدان ،أو نوادر المخطوطات في تركيا ،وثَمّ مواقع على شبكة المعلومات تعنى بشأن المخطوط ،ونشر فهارسه،وبيان مواطنه في مكتبات العالم.

ومن الخير جمع معلومات واسعة عن جميع نسخ المخطوط ،وإن تكاثرت .

فإذا ما تم جمع عدد وفير من تلك النسخ ،وأضحت تحت يد المحقق كاملة بدأ بفحصها واحدة واحدة متبعًا الترتيب التاريخي للنسخ إذا ما تبيّن له ذلك، فإذا لم يتبين ، رتبها بحسب كمال النسخة ونقصها ، ثُم وضوحها وغموضها.

ولا يجوز البتة الاكتفاءُ بوصف الآخرين لنسخ المخطوط ، بل على المحقق أن يعرض عن وصف غيره، ليتولى ذلك بنفسه ، ولا يتعلل بضيق الوقت ،وكثرة المشاغل ، فإن كان فليدع ذلك لغيره ممن يملك الوقت والجهد .

وليكنْ وصفُه وصفًا موضوعيا لا شكليًّا ،وذلك لا يقوم به إلا ذو اختصاصٍ بموضوعِ المخطوط ،ولذلك فإنَّ تحقيقَ النُّصوص لا يقوم به إلا عالم ، أما الناشئة فليسوا بأهلٍ للوفاء بحق تحقيق المخطوطات ، وقد جاء في السنة بسند صحيح عن أبي موسى الأشعري - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - الله عنه أن النبيّ - صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وسلّم - قال:

" من تولّى عملاً ، وهو يعلمُ أنَّه ليس لذلك العمل أهلٌ ، فليتبَّوأ مقعدَه من النَّار" حسنه الألباني في السلسلة الصحيحة ج٥ص ٣٦٣

وبناء على إتقان وصف النسخ يتم اختيار أفضلها ، فليست كل النسخ أهلا لأن تعتمد ، ومن بعد الاختيار يتم ترتيبها ، فتتخذ واحدة أمًا (أصلا) والأخرى بحسب فضلها للمعارضة والمقابلة. وسوف أذكرُ لك عِيارَ الترتيب ، واختيار النسخة الأم (الأصل)

ومن أهلِ العلم بتحقيق النصوص من لا يرى أهميّة لأن تتخذ نسخة أملا ، وبقية النسخ للمقبلة عليها بل يرى أنها يمكن أن تتخذ على درجة سواء إذا ما تقاربت زمنًا وقيمة .

وقد كان العلماءُ قديما على وعيٍ بالغ بذلك ، فلم تكن تكتفي بنسخةٍ واحدة من الكتاب بل كانت تجمع وتعارض وتقابل ، فممَّا عهد عن الإمام مالكٍ بن أنس إمام

أهل المدينة ﷺ أنّه كان يشترط أن يكون الفرع المقروء للإجازة معارضًا بالأصول حتّى كأنه هو .

وكان الآمدي (ت:٣٧١) قبل أن يضع كتابه (الموازنة) قد جمع نسخًا من ديوان أبي تمام ، فتراه يقول: رجعت إلى النسخة العتيقة التي لم تقع في يد الصولي وأضرابه "

ونجد برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت:٨٨٥هـ) في تفسيره : (نظم الدرر من تناسب الآيات والسور) قد نقل نصوصًا من التوراة والإنجيل والزبور، وقد نصّ على أنه اعتمد على نسخ يتداولها الأحبار ، وأن كبيرًا منهم قد جاءه بالنسخة، وكان يعارضها بنسخ أخرى . يفعل ذلك مع كتب الآخرين ، فكيف بنسخ أسفار علوم الإسلام؟

ومما يتداول في هذا ما رواه القفطي في (إنباء الرواه) من شأن الجاحظ أنَّه في مقدمه إلى بغداد حمل هدية إلى ابن الزيات وزير المعتصم نسخة من كتاب سيبويه ، فلما أخبر ابنَ الزيات بذلك قال للجاحظ : أو ظننت أنّ خزائننا خالية من هذا الكتاب؟

قال الجاحظ: ما ظننت ذلك ،ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة الكسائيّ وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ.

قال" الزيات" : هذه أجلُّ نسخةٍ توجد ،وأغربها "

وشأن اليونينيّ (ت: ٦٢١هـ) مع نسخ " صحيح البخاري" لا يجهله طالب علم من حرص على جمع النسخ ومقا بلتها ، وقراءتها على عالم

***

القاعدة الرابعة: ترتيب النسخ :

إذا ما جمعت نسخ عدّة فإنَّ على المحقق أن يتخذ منهجًا في ترتيبها ، وهذا المنهج على النحو التالي:

١) نسخة المؤلف .

تقدم نسخة المؤلف على ما عداها إذا ما تحققت فيها الشروط الآتية:

أ) أن تكون تامة .

إن كانت ناقصة نقصا غير قليل ، فإنَّ ذلك يُنزل من منزلتها. ويقدم تالِيها عليها ، فكمال النّسخة وصحتها أولى من قدمها إذا لم تتوفر هذه الصفات في الأقدم .

ب) الصحة :

فإن كانت كثيرة الأخطاء ، فذلك أيضًا ينزل من قدرها بل من قدر النّص نفسه قبل قدر النسخة ، فالمؤلف الذي تكثر الأخطاء في نسخته ليس بأهل أن يعتنى بنشر نتاجه .

ج) الوضوح :

الوضُوح يرادُ وضُوح رسم الكلمات والأسطر، لا وضُوح المعاني ، فبعضُ المؤلفين يضيقُ ما بيْن الكلم فتتداخلُ الأحرف، أو يضيقِ ما بيْن الأسطر ، فتتشابك، فيكاد يُشكل الأمرُ على القارئ . فإن كانت غير واضحة لأمور خارجة عن صنيع المؤلف كأن أصابها ما يجعل الحروف غير بيّنة ، فإن الأمر يجعلها أدنى من منزل التقديم

وإذا ما كتب المؤلف الكتاب عدة مرات ، فإنّا نجعل أحدث نسخه كتابة هي النسخة الأصل (الأم) ، ونقارنها بالنسخةِ الأقدم ، فإنّه يكون في الأحدث قدْ قوَّم ، وحذف وأضاف ، وفصّل ، وأوْجز .

ولا يحسنُ البتّة أن ننسب إلى عالمٍ رأيًا قد أغفلَ ذكره فِي آخر نسخةٍ كتبها لمؤلَّفِه، لأنّ إغفاله له دليلٌ على رجوعه عنه ، فإنْ أبَى المحققُ إلا أن يشير إلى ما كان عليْهِ أوّلاً ، ليتبيّن له وجه إعراضِهِ عنه ، فليكن ذلك فِي قسْمِ الدّراسة ، لا فِي متنِ النَّصّ ، ولا هامشِه .

وإذا ثبت يقينًا أنَّ المؤلف قرَّر أنّ ما يقولُه اجتهادًا يخالِف نصًا من بيان السنة النبوية الصحيحة التي لم يصله ، فإن ّ رأيَه هو ما وافق السُّنة النبوية ، أو ما وافق ما جاءَ عن الخلفاءِ الراشدين الأربعة وكبار أهل العلم من الصحابة ، وتيقّن المحقق

أنّ رأي المؤلفِ فِي مسألة ما إنّما يعارضهُ نَصٌ نبويٌّ صحيحٌ ، فالأمانة العلميّة تقضي أن يثبت رأي المؤلف في محلّه من المتن ، وأن ينصَّ المحققُ على أنّ هذا ممّا يجبُ أن لا يُنسب للمؤلّف ؛ لأنّه مخالفٌ لنص نبوي صحيح بناءً على ما قرَّره المؤلف ، وعلى المحقق أن يفصّل ذلك أيضًا في قسم الدّراسة ، وعلى طلاب العلم أن يكفُّوا عن نسبة هذا الاجتهاد للمؤلّف ، فنسبته إليه حين إذن افتراء عليه.

***

٢) النسخة الثانية:

نسخة قرأها المؤلّف بنفسه من بعد نسخ غيره لها مع وجود دليلٍ على أنَّه هو الذي قرأ النسخة ، والأعلى أن يكون الدَّليلُ بخط المؤلف ، ثُم من بعده ما كان بخط الناسخ ، كأن يقول النّاسِخُ ، وقد قرأها المؤلف وأجازها.. فقراءته هو لها وإقراره لها كأنّه هو الذي كتبها .

وسواء كانت قد نسخت من إملائه أو من نسخته . ونسخها منْ نسُخَتِه عندي أعلى ثقةٍ من نسْخِهَا منْ إملائِهِ .

***

٣) النسخة الثالثة:

نسخة قرأها النَّاسخ على المؤلف فأجازها .

ويشترط أن يكون في النسخة ما يقطع بأنها قُرئَت على المؤلف ([1]) ، وعلى المحقق أن يشكّ شكًا منهجيًا فيما يجده مكتوبًا من إجازات على النسخة ، فلا يتسارع باليقين بأن الإشارة إلى أنّ المؤلف قد قرأ ،أو قُرئت عليه ، بل عليه أن يشكّ ، ثُم

---

[1]) كلمة : (قرَأ) مبنيّا على للمفعول ونائب الفاعل مؤنثًا يجوز في كتابتها وجهان:
الأول إذا لم تعتد بتاء التأنيثِ ،وجعلت الهمزة متطرفة، فتكتب على الألف (قُرأتْ) وإن جعلت الهمزة وسطًا والتاء آخر الكلمة، ولاحظت أن ما قبل الهمزة مكسُورٌ ، وهي مفتوحة ، فتغلبُ الكسرة الفتحة ، فإنها تكتبُ هكذا (قُرئت)
وأنا أرى أن ملاحظة حال الهمزة وموقعها من صورة الكلمة،وليس حالها من أنها لام الكلمة ، وأن ما بعدها كلمة متصلة بكلمتها أو حرف كحرف التأنيث هو الأيسر ، كيما لا نكلف الناس ما قد لا يطيقُه بعضُهم ، والأمر إن شاءَ الله تعالى قريبٌ من قريبٍ ، وقد تجدني أراوح بيْن الوجهين إرشادًا إلى أنهما جائزان .

يتحقق إمَّا بمقارنة خطّ الإجازة بخطِّ المؤلف أو الناسخ ،وأن يتأكد أنَّ النسخة نسخت في حياة المؤلف ،ومن بعد تأليفه ،وفي الزمان الذي يكون فيه قادرًا على العمل...

***

٤) النسخة الرابعة :

ما نسخ عن نسخة المؤلف مع مقابلتها ومعارضتها على نسخة المؤلف .

ويشترط أن يكون الناسخ ،والمعارض من أهل العلم والاختصاص بالعلم الذي كتبت فيه المخطوطة ، فإنْ نُسخت عن نسخة المؤلف ولم تُعارض ، فذلك يسقط قيمتها .

قال طاووس قال لابنه : هل كتبت ؟ قال نعمْ . قال أعارضت ؟ قال : لا قال : يا بني لم تكتب.

فهذا يدلُّ على أنَّ النُّسخة التي لم تُعارض على أصلٍ كأنّها ساقطةُ المنزِلَةِ ٠

والإمام مالك بن أنسٍ ما كان يمنح إجازة لمن قرأ نسخة لم تُعارض على أصل ، معارضة تجعل الفرع كأنَّه الأصل .

وقد رأيتَ - قبلُ - في خبر الجاحظ مع " ابن الزيات" كيف أنَّه جعل لمنزلة الناسخ العلمية أثرًا بالغًا في قيمة النسخة ،وكذلك قيمة المقابلة ...

***

٥) النسخة الخامسة:

ما نسخ عن نسخة قرأها المؤلف أو قُرئت عليه ، وحملت الدليل اليقين على ذلك ، وكان النَّاسخ من أهل العلم . فإن اختل شرط من ذلك أنزلَ رتبتها .

***

٦) النسخة السادسة :

ما نسخه واحدٌ من أهل العلم في عصر المؤلف ، وعليها سماعات أهل العلم ، فإنْ لم تكنْ عليها سماعاتٌ من أهل العلم .

ومن هذا كتاب " الممتع في التصريف لابن عصفور " ، وقد حققه فخر الدين قباوة ، عنْ نسخة نسخها ملكها أبو حيان النحوي ، وكتب عليها أبو حيان أنّه

قابلها قراءة بنسخة شيخه: رضـيّ الـدين محمد بـن علـيّ الأندلسـي الشـاطبيّ ، وأنّ أباحيان عـارض بعض النسـخة بجزءٍ من نسـخة المؤلـف ،وصـوّب بعض عبـارات نسخته نقلا من نسخة المؤلف ، كما أنّه أي أبـا حيـان عـارض نسختـه بنسخـة شيخه أبـو جعفر ابـن الزبيـر الأندلسـيّ صـاحب كتـاب مـلاك التأويل،وكتـاب البرهـان فـي تناسب سور القرآن ،ونسخة ابن الخفاف ،ونسخة الخزرجيّ ، ونسخة الكرماني كلُّ ذلك قد فعل أبو حيان مما جعل للنسخة منزلا عاليا .

***

٧) النسخة السابعة:

ما نسخه واحدٌ من أهل العلم بعد عصر المؤلف .

وهذا يفاضل بينه على أسس منها:

القدم ، ثُم الكمال ، ثُم الصحة، ثُم الوضوح.

وذلك إذا ما كـان الأقدم أتـم موضـوعا وأصـحّ بيانـا وأوضـح رسمًا ، وإلا فإنـه يقدم الأكملَ الصَّحيح الواضح ، ، فإنّ كانت النسخة أقدمَ وأتمَّ ،ولكنَّ بيانها ليس أكمل صحةً لخللٍ ، فالأعلى تقديمُ الأحدث التّام الأصح. فليس القِدم فـي هذه المرحلـة هو المعتمدُ وحده ، بل لابد أن يصاحبه كمالٌ وصحةٌ ووضوحٌ.

وثَم مشكلة يُعاني منها بعضُ المحققين ،وهـي جهالـة تـاريخ نسخ المخطـوط أحيانـا ، أو جهالـة الناسـخ ،وعدم تيسّر الوقـوف علـى ترجمتـه ، فـإن الأمـر حينئـذٍ يسـتعانُ عليـه بفحـص ورق المخطـوط ونـوع الخـط ،والمـداد لتقـدير زمـان النسـخ تقريبًا،وهذا لا يقدر عليه إلا خبير ،ولا يكتفى بالجهد الفردي فيه بل تكثر استشـارة أهل العلم بذلك .([1])

***

مجمـل الأمـر أنَّ ممـا يُسـقط النسـخة الـنقص ُوالخلـلُ فـي البيـان ، أمّـا الحداثـة والغُموض ، فذلك يُؤثّر في مرتبة النسخة ،ولا يسقطها كليّةً .

[1]) من الكتب النافعة في هذا كتاب : المدخل إلى علم الكتابِ المخطوط بالحرف العربي" تأليف الفرنسيّ: فرنسوا ديروش " ترجمة أيمن فؤاد السيد، . نشر مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي . لندن. المملكة المتحدة.

ومما يحسن ذكرُه هنا أنَّ بعض الرسائل قد تكون مذكورة بتمامها في بعض الأسفار الأخرى لغير المؤلف على نحو ما تراه من الرسائل في كتاب(الحاوي) للسيوطي، وكتابه ((الأشباه والنظائر في اللغة والنحو)) وعلى نحو ما تراه في كتاب(فتاوى السبكي) وعلى نحو ما تراه من كتاب (البرهان في ترتيب سور القرآن) لأبي جعفر ابن الزبير في تفسير البقاعيّ: برهان الدين ابراهيم بن عمر (ت:٨٨٥هـ) المسمّى:" نظم الدرر فِي تناسب الآياتِ والسُّور "

وكذلك ما تراه منْ رسائل أبي الحسن الحرَالّيّ (ت:٦٣٧هـ) ([1]) في أصول فهم القرآن الكريم ، في التفسير نفسِه.([2]) فالأعلى أن تعتمد هذه الكتب كأنّها نسخٌ أخرى تستمدّ قيمتها من قيمة نسخ الكتاب الذي ذكرت فيه ،وبخاصة إذا ما كان صاحب هذا السفر من أئمة أهل العلم ومن ذلك ما وجدته من رسالة: " الاقتناص في الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص " للتقي السبكي في كتاب ولده البهاء (عروس الأفراح) علاوة على نصها في كتاب (فتاوى السبكي) التي جمعها ولده التاج السبكي فهذان عالمان جليلان، وهما فِي الوقتِ نفسه ابنا المؤلف مما يجعل لما جاء في كتابيهما من نسخ للرسالة قيمة علميّة تقاربُ نسخة المؤلفِ نفسِهِ ، وقد فرغتُ من تحقيق الرسالة عن ما جاء في كتاب " فتاوى السبكي"وكتاب "عروس الأفراح" ولعله يخرج لطلاب العلم ببلاغة العربية قريبًا إن شاء الله تعالى .

ومن هذا _أيضًا _ رسالة " بشر بن المعتمر" في البلاغة يمكن أن يُسْتخرج نصُّها من كتب الجاحظ ، والعسكري ، وابن رشيق .

---

[1]) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن التجبيبيّ الحراليّ من علماء الأندلس في القرن السابع من مؤلفاته: أسماء القرآن، وكتاب شرح الموطأ ، والوافي في علم الفرائض، وكتاب أسما النبي ﷺ ، وكتاب الإيمان التام بالنبيّ ﷺ ،وكتاب تفسير القرآن، ورسائل : مفتاح الباب المقفل ،والعروة والتوشية، وكتاب"النصح التام لمن قال ربي الله ثم استقام..

[2]) رسائل " أبي الحسن الحراليّ " ثلاثُ رسائل هي:" **رسالة مفتاح الباب المقفل فِي فهم الكتاب المنزل"** ورسالة " **العروة"** ورسالة" **التوفية والتوشية"** وهي فريدة في بابها فإنها في باب أصول فهم القرآن الكريم،و أصول الفهم غير أصول التفسير .

وقد حُقّقت هذه الرسائل مرتين :المرة الأولى حققت فِي مصر ،ونشرت ، وهي الآن كالنادرة، والتي بعدها في المغرب ، وكنت من قبلهما قد حققت هذه الرسائل بعد فراغي من إعداد رسالتي للعالمية الدكتوراة(نظرية التناسب القرآني عند برهان الدين البقاعي) سنة ١٣٠٤هـ ، ولكني لم أنشر ما حققت حتّى الآن لإيماني بحاجة الرسائل إلى دراسة مستفيضة لأجمال وغموض ما جاء فيها ، ولمْ يتيسر لي إلى الآن الجُهد والوقت اللازمين لذلك، ومن الله - سُبْحانهُ وبحَمْدِهِ - العونُ والتّوفيق .



قواعد التحقيق

توطئة في مفهوم التحقيق

أهل العلم بتحقيق النصوص على أن جوهر التحقيق " تقديمه صحيحا على النحو الذي وضعه مؤلفه" من بعد توثيقِ نسْبتهِ إلى مؤلِفِهِ بالأدلة الموضوعيّة العلميّة .

فهو يعتمد على دُعامتين:

تصحيحِ النّصِّ وتقويمه ليخرج للناس على الصورة التي خرج بها من يد المؤلف .

، وتوثيقِ نسبهِ إلى مؤلفه بالأدلة والبراهين الموضُوعية

وكلُّ ما زاد على هذا ليس من جوهر التحقيق ، بل هو من تبعاتِه ونوافلِه، فإذا ما قام المحققُ بالوفاءِ بتقديمِ النَّص مصححًا مقومًا بحيثُ لوْ قرأهُ مؤلفُه لما توقَّف في أنَّه الذي صنع ،وقام المحققُ – أيضًا- بتَوثِيق نسبه لمؤلِفِهِ، فقد أتمّ ما عليه ،وليس لأحدٍ أن يكلفه بما فوق ذلك إلا اختيارًا منه ،وإحسانًا منْه إلى قرائهِ .

ومن ثَمَّ يتبينُ لك أنَّ ما تُثقل به النُّصوص المحقّقة من شروح وتعليقات وتخريجاتٍ ونقلِ آراءٍ في المسألة من كتبٍ أخرى إنَّما هو خارجٌ عن جوهرِ التَّحقيقِ وفريضتِه،وقد تكون عنايةُ القائمِ بالتحقيق بهذه النوافلِ أعلى من عنايتِه بالفرائض : تقويم النصّ ، وتوثيقِه .

وقدْ غلبَ على كثيرٍ مما يَصنعُه بعضُ طُلابِ الدِّراساتِ العُليا القائمين لِتحقيقِ مخطوطاتٍ أن يحشُدوا في هامشِ صفحاتِ التَّحقيقِ فيضًا من التَّعليقاتِ المنقْولَةِ الَّتي هِيَ أوْلى بأنْ تكونَ فِي قِسْم الدِّراسةِ لا في قسمِ التحقيق ٠

خُطواتُ التَّحقيقِ

لتحقيق المخطوط خطوات عديدة منها :

الخطوة الأولى : تحقِيقُ وتحرير عنوان الكتابِ

ويكون ذلك بأمور منها

أ) فحصُ الصفحة الأولى ، والمقدّمة - والصفحة الأخيرة والخاتمة من المخطوط فحصًا جيدًا مع الحذر من الاغترارِ بما قد يُخطِئُ فِيهِ بعضُ النُّسَّاخ أو الوراقِين .

ب) مراجعة مؤلفاتِ صاحِبِهِ لعلّه يكونُ قد ذكر عنوانه فِي بعضِها، فغير قليلٍ من أهل العلم يُحيل إلى بعضِ مؤلفاتِه في مواضعَ من كتبه .

ت) مراجعة الأسفار التي نقلت عنه ، كأسفار تلاميذه ومن جاءوا من بعده ، فكثيرًا ما نقفُ على أسماءِ أسفارٍ في بعضِ الكتبِ لا نكادُ نعرفُ عنها شيئًا .

ث) فحصُ كُتبِ المؤلفاتِ وتراجمِ العلماءِ ، ومشيختهم ، وفهارس المخطوطات في المكتبات العامة ، ولاسيّما التي تولّى أمرَها بعضُ أهلِ العلمِ

ج) مراجعة ثَبَتِ مؤلفاتِ العلماءِ الَّتي قد يَعدُّها بعد أهل العلم للأئمة أو يعدها العلماء لأنفسهم .

المهمّ أنّ تحريرَ عنوان الكتاب ، من الأهمية بمكان ، وعلى المحقق ألا يستهين بذلك . وإذا ما تبيّن له أن المخطوط قد سُمي بأكثر من اسم،أو أنّ هنالك فروقًا في التسمية ، فعليْه أن يجتهد في اختيار العنوان الأعلى ، فبعضُ أهل العلم يُسمي كتابه بأكثر من اسمٍ ، أو تجد لكتابه صيغًا في التسمية على نحو ما تراه من تفسير البقاعي: نظم الدرر ، فقد ورد باسم: نظم الدرر من تناسب الآيات والسور، وورد نظم الدرر في تناسب الآي والسور .

***

الخُطوة الثانِية: تحرير اسم مؤلفه وتوثِيقُ نسبَةِ الكتابِ إليه

ويكون ذلك بأمور منها:

١) النّص على المؤلف في صفحة العنوان أو في متنه.

٢) النصّ منسوبًا إليه في بعض مؤلفاته الأخرى.

٣) نقلُ نصٍ منه في كتابِ علم منسوبًا إلى المؤلف .

٤) النصُّ على نسبته إليه في واحدٍ من مؤلفات غيره من دون نقلٍ عنه

٥) التصّ علي نسبته للمؤلف في كتب التَّراجم ، إما في ترجمةِ المؤلف ، أو ترجمةِ غيره.

٦) النصّ على نسبته للمؤلف في فهارسِ المخطوطاتِ ، وفهارسِ المكتباتِ العامّة والخاصّةِ ،وإن تكن هذه من أدناها قيمة ، فغيرُ قليل من يذكره مفهرسُو المخطوطاتِ لا يُوثقُ به ، ولا سيّما إذا ما كان المفهرسُ ليس من أهل العلم ،فترى بعضهم يفهرِسُ الكتاب من عنوانِه الذي على صفحته الأولى من غيرِ أن يفحصَ الكتاب من داخلِه ، ولا سيّما مقدّمته ، وفهرسُ موضوعاته ، فتراه يفهرسُ كتاب " أساس البلاغة للزمخشريّ على أنه كتاب في البلاعة ، ومن ثم عمدتْ بعضُ الجامعاتِ إلى إسنادِ فهرسَتِ مخطوطاتِها إلى بعضِ أهلِ العلم المختصين ببعضِ العلوم ، والذين لهم عناية بالغة بالمخطوطات ، كما تجده في الفهارس المنشورة للمخطوطات في المكتبة المركزيّة في جامعةِ الإمامِ محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

ولسلفنا مزيدُ عنايةٍ بذلك كما تراه فِي ما صنعه الزبيدي في تحقيق نسبة كتاب (العين) للخليل وتقريره بالأدلة الموضوعية أنه لا يكون البتة كتاب (العين) من صنعة الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، وأقصى ما يمكن أن يسكت عنه على مضض أن يكون الخليل قد وضع أصوله ومنهجه لا مادته ، لما بين منهاج كتاب (العين) وكتاب (العروض) من تناسبٍ وتآخٍ ، أمّا أنَّ الخليلَ هو الّذي جمعَ المادة العلمية ، وألّف ، فذلك لا يكون. عند الزبيديّ

وما تراه من صنيع اللغويين والنحاة من توثيق نسبة الشواهد أمرٌ جدُّ جليلٍ في هذا ، وخير ما ترى صنيع عبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٢هـ) في كتابه " خزانة الأدب" .وقد سبق ذكر ما وصفه به عبد المجيد دياب

***

الخطوة الثالثة : تحقيق النّص

هذِه الخُطوةُ هي عمودُ العملِ ،والتِي لا يُغفرُ للمحقق التقصيرُ فيها لأيّ سببٍ غيرِ علميّ . و يراد بتحقيق النّص تقديمُه تامَةً موضوعاتُه صحيحًا بيانُه كما وضعه مؤلفه الموثوق نسبه إليه .

يقول صلاح الدّين المنجّد: " غاية التحقِيق هو تقديم المخطوطِ صحيحًا كما وضعه مؤلفه ،دون شرحه"([1])

وعلى مثل ذلك التقى أئمة التحقيق

وتحقيقُ النّص - عندي -صنفان بناءً على نوع النّسخة الأم :

الأوّلُ تحقيقٌ عن نسخة المؤلف أو نسْخةٍ أجازها المؤلف

والآخر : تحقيق عن نسخة غيره .

الصنف الأول

التحقيق عن نسخة المؤلف أو نسخة قرأها المؤلف أو قُرئَت عليه وعليها توقيعه وإجازته :

إذا كانت نسخةُ المؤلف تامة صحيحةً جعلَت متنًا على حالها ، وقُوبلت عليها النُّسخ الأخرى في الهامش على الترتيب السابق ،ويكونُ هذا على النحو التالي:

* نسْخها بخطٍ واضحٍ لا تلتبسُ فيه الحروف ببعضها ، فيكونُ التفريقُ بين "الراء" والواو" واضحًا بحيثُ يحقق رأسَ "الواو" وكذلك يحقّق الفرق بين رسم "الفاء" و"القاف" ورسم "الفاء" والنون" ....

ويجبُ أن تكون كتابةُ المُحَقّق نصَّ المخطوط بحسبِ المعاني ، فيُحسِنُ الوقفَ عند نهاية المعنى ، وأن يبدأ بسطرٍ جديدٍ إذا كان المعنى الآتي غيرَ تابعٍ للمعنى الأوَّل ، بل يمثّل مرحلةً جديدة من المعنى.

وعليْهِ فريضَةٌ فِي زماننا هذا أن يكون ذلك بالإملاءِ المعاصر ، لا بالإملاء الذي كان في عصر المؤلف وبلده ؛ لأنَّ الغاية من تحقِيق هذه الأسفار إنّما هي حَسُنُ الاستفادة منها فِي يُسرٍ ، بحيْثُ ينْفِقُ القَارئُ جُهدَه فِي الفهم لا فِي محاولة القِراءة لو كُتبت بغيْرِ إملاءِ عصره، ونحن لا نتعبّد بما كان من معْهود أسلافنا فِي الرّسم .

---

[1] - قواعد تحقيق المخطوطات – صلاح الدين المنجد– ط(٦) دار الكتاب الجديد- بيروت - ص : ٣.

أمّـا إذا مـا كـان السّـفر المـرادُ تحقيقُـه موضـوعه التـأريخ لصـور الإمـلاء فِـي العصور المتلاحقة ، فهذا يجبُ الحفاظُ على ما كـان عليـه ؛لأن ذلـك هدفٌ الكتـابِ ، ومنْ أجله حقّق .

ونـرَى بعضُ الأعـلامِ فِـي زمانـنـا يرسُمون بعضَ الكلمـاتِ عَلـى غيـرِ مـا هـو معهودٌ في النَّـاس كـأن يرسُم كلِمـة (ذلك) علـى النحـوِ التّـالي(ذالك) و(هذا) يرسُمها (هاذا) ونحو ذلك ، وأهل المغرب العربي يفعلون ذلك ، وقد كانت مجلّة "العرب" تُعنى بذلك ، ويستحمد صـلاح الـدين المنجد أن تثبت الألف فـي نحو"لكن" فتكتب "لاكن" ....إلخ ، والخطبُ في مثلِ هذه الكلمات يسيرٌ ، وإن كان الأولى الالتزام بما عهد أبناءُ العصرِ من صورِ الرّسم ، وخاصّةً وأن مثل هذه الأسفار المحققة لا يكـادُ يقرأها إلا طلاب العلمِ الذي فيه موضوعُ الكتاب ، أمّا إذا كان قصدَ المحققُ إعلامَ القرّاءِ بما هو الأصلُ ، فذلك محمود .

أمّا الأعداد المضافة فمن الحسن أن يُكتبَ العددان منفصلين نحـو " ثلاثمائـة " تكتب ثلاث مئة ، ومن الأدني أن تكتب بالأرقـام وحدها(٣٠٠) ، فـإن كانـت مكتوبـةً فِي النصّ المحقّق بالأرقام ، فيحسنُ الحفاظ عليها إذا ما كانت النسخةُ نسخة المؤلـف علـى أن تكتـب بـالحروفِ فِـي الهـامش اتقـاءَ التَّحريـفِ ، فـإن أرقـام العربيـة يسـير تحريفها ، فقد تحرف رقم (ستة) إلى (تسعة) ورقم (اثنين) إلى رقم (ثلاثة)

وإذا ما كان للمؤلف طريقة إملائية ، فيمكن إفادة القارئ بها فـي مبحث تقديم النّص حين يتحدث عن النسخة .

أمّا كتابةُ الآيات القرآنية ، فالأعلى ولاسيّما إن كان النّصُ سورةً كاملـة أو عـدّة آياتٍ أن تكتب بالرسم العثمانيّ ، وقد تيسر هذا الأمـرُ فـي زماننـا ، وعليـه أن يضبطَ كـلّ كلمـة مـن الـنصّ القرآنـيّ ، وأن يراجعـه حرفًـا حرفًـا علـى نسـخة ورقيّـة مـن المُصْحف المعتمـد مـن مصـدر علمـي موثـوقٍ بـه كمُصـحف الأزهـر الشـريف ، ومُصحف المدينة النبوية (مجمع الملك فهد) ، وإن كـان المؤلف يكتبُ علـى روايـة كرواية ورش أو غيره، فعلى المحقق أن يلتزم بالروايـة التـي اختارهـا،وان يراجعهـا على نسخة ورقة للمصحف على روايـة ورشٍ ، وليحـذر المحقق من الاعتمـاد علـى علـى نسـخة "إلتكرونيـة" ، فقد يكون فيهـا سقطٌ أو تصـحيفٌ أو تحريـف ، وعلـى

المحقق ألا يثق بمحفوظِه إن كان من حفظةِ كتاب الله - سُبْحانهُ وبِحَمْدِهِ – بل عليْه مزيدٌ من المراجعة على نصِّ المُصْحفِ .

***

* مقابلة ما نسخهُ على نسخة المؤلف لتيقّن أنّه لم يقع منه تحريفٌ أو تصحيفٌ أو ما دون ذلك في نقلِه النُّسخة بالإملاء المعاصر ،ويحسنُ أن يقابلَ معه واحدٌ من أهل العلم ، وان لا يعتمدَ على نفسِه في المقابلة ، وأنْ تتكرّرَ المقابلة في أوقاتٍ مخْتلفة ، وأحوالٍ نفسيّة وصحيّة متنوّعة ، مع تغييرِ من يُقابل معه فِي كلّ مرةٍ ، وألاّ يكون مستأجرًا يرتزق من هذا العمل ، فإنّ التجاربَ تُؤكّد عدم إخلاصِهم وإتقانِهم ، فهم اليوم أشبه ببعضِ الورّاقين النسّاخين فِي العصور الماضية

ويحسُنُ بلْ يجبُ أن تكون مع المُحقق نسخةُ المؤلف ، ويكون مع الآخر النسخة التي كتبها المحققُ بخطه لتقابل علَى نُسْخَةِ المؤلف . فذلك أكثر تحقيقًا للثّقة فِي المراجعة وهذا أعلى من أن تكون نسخة المؤلف مع غير المحقق (المقابل عليْه) ، فقد لا يُحسن من يقابل عليه المحقق قراءة المخطوط ،فيتغافل عن المراجعة أو يغفل .

وإذا كانت هنالك نسخٌ أخرى مع نسخة المؤلف ، وقريبة العهد بها أو كانت نسخة لأحد العلماء الموثوقِ بهم في التّخصُّص العلمي الذي فيه موضوع المخطوط ، فيحسنُ ، ولا يجبُ أن يُقابلَ نسخة المؤلّف على نسخة العالم ، وعليْهِ إلا يُدخلَ ما فِي نسخة العالم من تعليقاتٍ فِي أصل النّصّ مهما كانت قيمتُها ، ومهما خيّل إليه بدليلٍ غير قطعيّ أنَّ هذا العالم قد سمعَ تلك التّعليقات من المؤلّف ، أو وُجدت في سفرٍ آخرَ من أسفار المؤلف ،أو غيره ، فلسنا بصدد جمعِ آراء المؤلف فِي المِسألةِ ، بل نحنُ بصددِ تصحيح نصّ السّفر الذي تركه المؤلف .

ويمكن لِلمحققِ أن يكتفِيَ بنسخةِ المؤلف فلا يُعارضها على غيرها ما كانت تامة صحيحةً واضحة .

أمّا نسخة غيره فلا تهْمَلُ جمْلَةً بَلْ يسْتعانُ بها فِي قسم دراسة المَخطوطِ مِنْ نَحوِ تقويم ما فيه من المذاهبِ الآراء ، وتحليلِ ما فِيهِ مِنَ القضايا والمسائلِ .

فإنْ كانَ فِي النّصّ سقطُ حرفٍ أو كلمة أو أكثر وكان استكمالُه من نسخة أخرى لغير المؤلف أو من نصّ نقل في كتابٍ آخر للمؤلف أو غيره ، فإنّه يجبُ

استكمال النقص من تلك النُّسخ أو المصادرِ مع وضع السَّقط بين علامة التَّرقيم المختصّة بمثل هذا مع الإشارةِ إلى مصدر التصحيحِ فِي الهامشِ .

فإن لم يكن ثمّ مصدرٌ يستكملُ منْه السقط ، وكان المحققُ من أهل العلم الموثوق بفهمهم وعلمهم ، وكان السقط يسيرًا:حرفًا أو كلمة ، فإنّي أرى أن يستكمله باجتهاده فِي المتنِ متى وثق بفعلِه ، مع وضع المسْتكملِ بهِ فِي علامة الترقيم المختصّة بذلك معَ الإشارَةِ فِي المتن إلى ذلك ، أمّا إن كان السقط طويلا : جملة أو أكثر ، فإنِّي أرى أن يضَعَ فِي المتنِ ثلاثَ نقْطاتٍ في علامة الترقيم المختصة ، ويشير إلى ذلك فِي الهامش ، وله أن يقترحَ في الهامش ما يراه استكمالاً للنصّ ؛ لِيُعين القارئَ على تخيّل ما يمكنُه أن يستكملَ به النّصّ .

فإنْ كان ثمّ تحريفٌ أو تصحيفٌ ، وتيقن أنَّ هذا من سهْوِ المؤلف ، وليس وجها في الكلمة ، بلْ وليس له وجهٌ البتة فِي اللغةِ أو العلْم ، وأنّ بقاءه على ما هو عليه مضرٌ بفقه النّصّ ، فإنّي أرى أنّ للمحقّق العالم - لا لصغار المحققين أو المتطفّلين على هذا العمل العلمي العويص - أن يقوِّم الخطأ في المتن على أن ينصّ على ما هو في نسخة المؤلّفِ ، ويتوجّب هذا التصحيحُ فِي المتن فيما يتعلّق بنص الآيات القرآنيّة ، ولم يكنْ المذكورُ في نسخةِ المؤلّف على أيّ وجهٍ من وجوه القراءاتِ المتواترةِ ، فإن كان وجهًا على قراءةٍ شاذّةٍ ، فإنّي أذهبُ إلى وضعِ المتواترة في المتن ، والإشارَةِ إلى الرّواية الشّاذةِ التي ذكرها المؤلّف في الهامشِ ، إلا إذا كان السّياق لعرض القراءة الشاذة ، فلا بدّ من الإبقاءِ على الرواية الشاذة فِي المتن .

أمَّا إن كان التحريفُ أو التصحيفُ في السُّنة النبويّةِ، فعلى المحقّق أن يتيقَّنَ أنّ هذِه الرّواية بهذا النّص لم تثبتْ عن النبي - صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ ، وَسَلّمَ - وحينئذٍ يستبقِي النَّصَّ على ما هُو عليه مع تأكيدِه في الهامش أنَّ هذه الرواية لم تثبت، فإنْ شاءَ ذكرَ في الهامش نصَّ ما ثبتت روايته ،وإنْ شاءَ أشار إلى موطنه من أسفار السّنة مع تحقيق درجة صِحة الحديثِ.

وإنْ كان التصحيفُ أو التحريفُ في شعرٍ أوْ مثلٍ أو خبرٍ أبقاه في المتن على حاله ،ونصَّ على تصحيحه في الهامش، ولا يضع ما في نسخة المؤلف في الهامش .

أمَّا الخطأُ في الإعراب فإنّ كان له وجْهٌ ولو كانَ ضعيفًا عِنْدَ الجمهورِ فإنَّه يجبُ عليه أن يستبقيه في المتنِ كما هو في نسخة المؤلف دونما تغيير ، ويشير في الهامش إلى أنَّ هذا ليس بمشهورٍ عند جمهرة أهلِ العِلْم بِنَحْوِ العَربيّةِ

وإن كان الخطأ لا وجه له ، فإني - أيضًا - أستعلِي إبقاءَ الخطأِ في النُسخةِ المؤلّفِ في المتنِ ، ووجوب النصّ في الهامش علَى أنَّ ذلك لا وجه َله في العربيّةِ لا راجحًا أو مرجوحًا، فهذا أعْلَى من أن يُنزل ما في نسخة المؤلف في الهامش، فما كتبه المؤلف يبقى متنا ، وإن وقع فيه تصحيفٌ إلاَّ ما كان من آياتِ القرآن الكريم ، أو كان في السّنة النّبويّةِ .

***

ومَنْ أهلِ العلم من يرى أهميّة مقابلةِ نسخة المؤلف بالنُّسخ الأخرى ، ومعارضتها بها ، ولكنّي لا آخذ بذلك إلا إذا كان على سبيل الاستئناس لا الاستدلال ، ولا يغير ما في نسخ المؤلف لموافقة نسخة غيره .

والزعم بأنَّ في النسخ الأخرى زيادةً ليست في نسخة المؤلف منقولة عن نسخة أخرى لا يأذن لنا أن نلفّقَ أو نلصِقَ ما جاءَ فِي غير نسْخة المؤلفِ بنسختهِ بلْ يجبُ علينا أن لا نتجاوز ذكر هذه الزيادات المزعومة محلّها من الهامشِ أو الدّراسةِ ، ولا تدخل في متن نسخة المؤلف البتّة

***

الصنف الثاني من التحقيق

التحقيق عن غير نسخةِ المؤلّف أو غير نسخةٍ قرأها المؤلف أو قُرِئَتْ عليه أوْعليها توقيعُه وإجازته:

إذا كان الأمرُ كذلِك ، فإنَّ النُّسخة المختارة أُمًّا تقابلُ على النُّسخ الأُخرى واحدةً واحدة مرتبة على النحو السابق ذكره ، فإنْ كانت الفروقُ بين النُّسختين تتعلّق بالصَّواب والخطأِ المقطُوع به ، فإنّ الصَّوابَ يُوضعُ في المتنِ ، وإنْ لم يكنْ في النّسخةِ المتخذةِ أمًّا ، مع وجوبِ أمرين:

أ) التّيقنِ القاطعِ بأنَّ هذا خَطأٌ .

ب) التيقُّن أنّ هذا الخطأَ لا وجهَ له ، فإنْ كان له وجهٌ ضعيفٌ فِي العربيّة عند جمهور أهلِ العِلْمِ بلسانِ العربيّةِ، فيبقَى ما في النسخة الأمّ في المتن مع التّبيين في الهامشِ لما هو الأقْوَى عربيةً.

وإن كان الفرقُ بالزّيادةِ ، وكانت الزّيادةِ في نُسخةٍ أُخْرَى غير النّسْخَةِ الأمِّ ، وتيقّن أنّها مِنَ المؤلّفِ ،وُضِعتْ في المتن مع البيانِ في الهامشِ للوَجْهِ الآخَرِ .

أمّا الحدْسُ أو الظّنُّ بغيرِ دليلٍ مَوْضُوعِيٍّ بأنَّ ما فِي كتابٍ آخر _وليسَ نسخة أخرى- هو من كتاب المؤلف فإني لا أرى وجهًا لوضعه فِي المتن ،وإن حرصَ المحقق على التنبيه عليه .

ولا يُقتدَى فِي هذا بصنيع أبي فهرٍ محمود شاكر في تحقِيقه كتاب " طبقات فحول الشعراء" حين أدخل نصوصًا وجدها مسندة إلى ابن سلاّمٍ الجمحيّ " فِي كتاب "الأغانيّ" لأبي الفرج الأصفهاني أيقن الأستاذ محمود شاكر بفراسته وخبرته ودربته أنّها من نسخة ملكها الأصفهاني فمثّل هذا يقبلُ على استحياءٍ من

الأستاذ محمود شاكر ثقة فِي أمانتِه وعلمِه وإتقانِه ، ولا يقبل ممّن يكون من دونِه منزلة فِي مثل هذا ، وأنّى لنا بمثله أو قريبٍ منْه.

ويحسنُ ألاّ يُبالغَ المحقق في ذكرِ الفروق حين تكون طفيفة ، ولا سيّما ما يتعلقُ بالفُروقِ الإملائيةِ، أو الفروق التي نجدُها في بعض النسخ من نحوِ ذكر قولنا بعد اسم الجلالة : "سبحانه وتعالى" ، أوْ الصّلاة والسّلام عنْد ذِكرِ النّبيّ - صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ ، وَسَلّمَ - أو التّرضية عنْد ذكرِ صحابيّ في نسخة دون أخرى ، فالذي أستعليه أن يذكر المحقق التّسبيحَ والتّسليمِ والتّرضيةِ وإن لم يكن ذلك في النسخة الأم، ودون تنبيهٍ إلى ذلك فِي كلّ موضعٍ، وأن حسن التنبيه إلى ذلك فِي المقدمة الدّراسية

أمّا إن كان فِي النسخة استعمالُ رموز للتسبيح أو التسليم أوالترضية من نحم(ص) أو (صلعم) و(ر) فلا يصحُّ البتّة أن تكتب كذلك ،وإن كان من كان النّاسخ ،فهذا مما لا يليق البتة أن يصدر عن أحدٍ .

إذا وفّي المحققُ مقابلة النّصوصِ وقوَّمها وصحَّحها على النحو الذي يتيقن أنّه الذي يقاربُ ما عليه مرادُ المؤلفِ على الأقل فقد أحسن التحقيق.

وتلك هي الفريضة اللازمة اللازبة

***

خُطُواتُ الأُخَـرُ النَّـوافِلُ

هنالك خطواتٌ أُخرُ تكملُ عمل المحقق، وتعين على حسن الاستفادةِ من النصّ الذي عُنيَ المحقق من تحقيقه وضبطه ،منها ما هو قائِمٌ بالنّص ،ومنها ما هو بين يديْهِ أو منها ما هُوَ من خلفِه :

- أولاً : نوافلُ التحقيقِ القائمةِ بالنّصِّ نفسِهِ عدِيدةٌ منها :

(أ) تقسيم النّصِّ إلى فقرٍ وترقيمها :

إذا كان النصّ مقسّما إلى فقر وكانت النسخة نسخة المؤلف، فإنّه تجبُ المحافظة على تقاسيمه ، أما إن كان التقسيمُ في غير نسخةِ المؤلف أوْ نُسخةٍ أجازها قراءة أو اطلاعًا أو سماعًا ، فعلى المحقق أن يُعيد النظر فِي تقسيمها ،ويقوّم ما يرى أنّ غيره أفضلَ منه ،أكشف عن المعنى ، فإن لم يكنْ نصّ المخطوط مقسّمًا إلى فقر ، فحينئذٍ يجبُ تقسيمه إلى فقرٍ تقوم كل فقرة بمعنى تامٍ ،وليس بلازم أن تتساوى الفقر أو تتقاربُ كمًّا بل العيار في ذلك المعنى

ولو شاء أن يضع المحقق لكلِّ قسمٍ عُنوانا جانبيًّا يكشفُ عن مضمون الفِقرة جاز له ذلك شريطة أن يكون هنالك ما يدل على أن العناوين الجزئية الجانبية من وضع المحقق ،ولو أنّه كتبها في الجانب الخارجي للصفحة بخط دقيق ظاهر لكان أعلى ،على نحو ما تراه من صَنِيع الأستاذ محمود شاكر فِي تحقيقه كتاب: "أسرار البلاغَةِ"وكتابِ:" دلائل الإعجاز" وتراه ايضًا فِي تحقيق الأستاذين:مُحمّد أبي الفضل إبراهيم،وعلى محمد البجاوي " كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي على بن عبد العزيز الجُرجاني

وبعض أئمة التّحقيق يضعُ لكلّ فقرةٍ رقمًا مُتسلسلاً من أوّل النصّ إلى آخره كما تراه فِي صنيع "الشيح أحمد مُحمّد شاكر" فِي تحقِيقه كتاب "الشعر والشّعراء لابن قُتيبة ، وكما تراه- أيضًا- في صنيع أخيه الأستاذ محمود شاكر في تحقيقيه كتابي عبد القاهر الجرجاني: الأسرار والدلائل .

وكذلك ترقيم الشّواهد الشعرية فِي كتب اللغة والأدب ترقيمًا متسلسلاً على مدى السّفرِ كلّهِ ٠

وبعضُ المحقِقيـن حريصٌ علـى التّرقيم الخماسـيّ لأسْطر النّصِّ المحقّ ،وهو عملٌ حسنٌ ،وهذا يساعد على حسن الفهرسة،وسُرْعَةِ الرجوع إليها

ومما يُحرصُ عليْهِ بيان ترقيم النّسخة الأم على جانب النّصّ مع وضع الرقم ورمز وجه الورقة أو ظهرها فِي علامة ترقيم على النحو التالي [٢٧و] أي وجه الورقة رقم(٢٧) أو[٢٧ظ] أي ظهر الورقة رقم (٢٧) مع وضع علامة(/) فِي نهاية الكلمة الأخيرة من الوجه،أو الظّهر ، وهذا تراه فِي كثير من تحقِيقات الأعلام ، من نحو ذلك تحقيق الأستاذ محمّد أبي الفضل إبراهيم كتاب "غرر الفوائد ودرر القلائد" المعروفِ بـ "أمالِي المُرْتَضَى"

***

(ب) ضبط النّص بالشّكلِ

من النافِلة التي تكاد تكون فريضَـةً فِي غير قليلٍ من الأسفار الضّبطُ بالشكلِ ولاسيّما ما كانَ نصًا لغويًّا أو نصًّا مِمّن تؤخذُ مِنْـهُ اللغةُ كالشّافعيّ ، فهو ممن يُعدً بيانُه مصدرًا لغويًّا يُسْتشهدُ بلسانِه ، أو كان ممنْ تؤخذ عنه اللغة كعلماء اللغة مِنْ نحو الأصمعيّ ،وأبي عمرو بن العلاء ،وابن الأعرابيِّ ، والمبرّدِ وثعلبٍ ،ومن كانَ فِي درجتهم

وممًّا لا يصِحُّ تركُ ضبط كلّ حرفٍ منْه آيات الذكر الحكيم، والأحاديثِ النبوية ،والأمثال ،والمأثور من القولِ والشّعر ، فهذا حقٌ أن يُعتنَى بضبطِه ضبطًا محكمًا وكاملاً .

وإذا أمكن أن يكونَ لضبطِ كلمةٍ ما أكثرُ من وجهٍ ،وكان لكلِّ وجهٍ معنًى،وأمكنَ أن يفعلَ ذلك فِي النّصِّ فالأعلَى أن يكونَ ذلك في المتنِ ، فإنْ لمْ يكنْ، فَفِي الهامشِ يُشار إلى إمكانِ أنْ تُضبطَ الكلمةُ على النّحو التّالي ، ثُم يذكر الوجوهَ الأُخرَى ، وإذا خشِي أن يقعَ فِي ضبط بعضِ الكلماتِ بالحركاتِ تصحيفٌ فِي أثناء الطَّبع قدْ يُؤثّر على المعنى ، فحسنٌ أن يضبطَها فِي الهامشِ بالحروف كما هو الشّأن في بعضِ أسْفار أسْلافنا ، فقد كانوا يضْبِطون أحيانًا بالحروفِ .

والضبط بالحركات للنصِّ لا يلزمُ أن يكون فِي كلّ نصٍّ لكلِّ كلمةٍ ، فبعضُ النصوصِ قد يكتفَى بضبطِ بعضِ حروفِ الكلمةِ التي تحتملُ أن تُقرأ على نحوٍ غيرِ مرادٍ ، ولكنّ غيرَ قليلٍ لا يحتاجُ إلى ضبط كما تراه فِي نحو(حتّى) أو (عن) أما

نحو(من) فحسن ضبط حرف الميم بالفتح (مَنْ) أو الكسر(مِنْ) ، أمَّا الحروفُ المشدّدةُ ، فيجبُ أن تُوضعَ علامةُ التّشديدِ علَى الحرفِ ، ولاسيّما ما كانَ التّشديد فِ وسط الكلمة أو آخرها كما فِي(حتّى) و(فرّ) أمّا ما يكونُ التّشديد فِي الحرْفِ التّالي للام التّعريفِ ، فقد يتسامح فِي تركِه كما فِي كلمة (التّعريف) السّابقة ،وإن التزمَ التّشديدَ كان أعلى إحسَانًا

وممَّا تَجبُ العناية بهِ التّفريقُ بين الألف المقصورة التي ترسم (ياءً) كما في(إلَى) فيحسنُ ، وضعُ فتحةٍ على الحرفِ الذي قبلها ، أمّا ما كان آخرُهُ " يـاءً " كما فِي كلمةِ (فِي) فالأعلَى أنْ توضَعَ كسْرةٌ علَى الحرفِ الذِي قبْلَها ، ولا يُكتفَى بصورة الياءِ التي تحتها نقطتان(ي) فإنَّ بعضَ النُّساخ لا يكادُ يلتزمُ بذلك بلْ إنّ بعضَ المطابِع في بعضِ الدُّولِ لا تُعنَى بهذا كما هُو شائعٌ فِي المطبوعاتِ المصرية فتكتب(في) هكذا(فى) ولا سيّما فِي الزمن الغابِرِ . المهمّ أنّ الضبطَ ذُو أثرٍ بالغٍ فِي حُسنِ فَهْمِ النّصِّ ، ولا سيّما فِي زمانِنَا هذا ، وقد كان الكبار يُعنونَ بالضبطِ كما نراهُ فِي كتاباتِ الأستاذِ محْمود شاكِر ٠

***

(ت) علاماتُ التّرقيم

استخدامُ علاماتِ ترقيمٍ ليسَ بالأمرِ المُستحدثِ في عصْرنا بل كان أسْلافُنا يستعملونَ ذلك بطريقةٍ خاصّة تختلفُ بعضَ الشّيءِ عمَّا هُو معهودٌ فِي زمانِنا ، وذلِك ما تراه منصوصًا عليه فِي كتابِ "صُبْح الأعْشَى" للقلقشنْديّ الجُزء الثّانِي

أضْحت علاماتُ التَّرقيم عاملاً مُهمًّا فِي حُسن فهم النّصِّ ،والوقوفِ علَى علاقاتِ الجُملِ بعضِها ببعضٍ ، وكثيرًا ما يقعُ القارئُ ،ولاسيّما الناشِئة مِنْ طلاّبِ العلْمِ فِي سوء فهمِ النّصّ من جرّاءِ خلوّ النّصِّ مِنْ علاماتِ التّرقيمِ أوْ عدمِ الدّقّةِ فِي وضْعها أو استحداثِ طريقةٍ فِي استخدامِها من غيرِ التنْبيه على ما اصْطفاهُ المحقّقُ من الطّرائقِ .

ومن المهمّ التنبيه على ألاّ توضع علامات التّرقيم في كتابةِ الآياتِ القُرْآنيّة الآياتُ القرآنية .

ومن المعهود في نقلِ كلام الخلائق أن يُوضع بين علامتي التنصيصِ المَشْهورة:" ..." أمّا آيات الذكر الحكيم فتوضع بين قوسين مزهرين على النحو

التالي ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الفاتحة:٢) تفريقًا بين نص بيان الوحي قرآنا ،وبين كلام البشر .

وكذلك أستحسن أن يُجعل علامتي تنصيصٍ خاصّتين بنصوص السّنة النبوية من نحو:« إنّما الأعْمَالُ بِالنِّيَّات »

وقد كان الأستاذُ محمود شاكر يتّخذُ سبيلاً غيرَ المعهودِ في بعضِ علاماتِ التّرقيم كما تراه في نشرته كتابيْ عبدِ القاهر: "أسْرار البلاغةِ ، ودلائل الإعجاز" .

المهمّ أن يلزم المحقّقُ طريقةً واحدةً فِي ترقيم ما يحققه مدى الكتابِ كلّه ، وأن يبيّن ما سوفَ يتخذه مخالفًا ما هو المعهود فِي المقدمة الدّراسِيّةِ للتحقِيق ليكونَ القارئُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنَ الأمر .

***

(ث) التعليقات الهامشية:

يراد بها التعليقات المرْتبطة بتحقيق النّصّ ،وهي ضربان كليّان:

الأول هوامشُ الفروقِ بين النُّسخ

وهذا الضربُ مهمٌ إذا ما كان التحقيق عن أكثر من نسخة ، وَمِنَ البيّن أنَّ المتن يغلبُ أن يوضعَ فِيه ما جاء فِي النسّخة الأمّ إلا ما ندُر - على النّحو الذي سلف بيانُه- وتذكرُ فروقُ النسخ فِي هامش الصّفحة إلا فروقًا ليست من الأهمية فِي تحقيقِ النّص ،ولا سيّما الفروقُ التي تكونُ بالتّصحيفِ الذي لا يُشكُّ في أنّه تصحيف ، كأن تكون الهمزة همزة وصلٍ على سبيلِ القطعِ ، فتأتي في نسخة همزةَ قطعٍ أو يكونُ الحرفُ الأخير "تاءً" مضمومةً (ـة) فتأتي في نسخة " هاء" (ـه) أو يكتب " أبو بكر" "أنو بكر" بالنون أو التاء أو الثاء ، ونحو ذلك ،وكذلك الفروق في الجمل الاعتراضيّة المختصّة بالتسْبيح أو الصلاة على النبي - صَلّى اللهُ علَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وسَلّم – أو الترضية على الصحابة ، ونحو ذلك ، فإني لا أرى ذكر هذه الفروق فِي الهامش ، ويكتفى بذكرها فِي المتن جون تعليقٍ مع الإشارة في منهج التحقيق والتعليق المذكور فِي المقدّمة الدّراسية إِلَى ذلِكَ

أهمُّ الفروقِ بالْعِنايَةِ ما يكونُ بالزّيادةِ أو النَّقص بين الجُملِ أو بالتحريفِ المغيّر للمعنى ، أو التّحريفِ فِي أسماء الأعلام وكناهم وألقابهم ، أو أسماء الأماكن ، ونحْوِ ذلك ، فَمِمّا لا يستقيمُ ترك التصريح به في هامش الصفحة ، إلا فيما يعرف بمنهج " التحرير" لا منهج التحقيق ([1])

[1] - منهج تحرير النصوص غيْرُ منهج تحقيقها ، منهج التحرير أن يُعتمد فِي نشر النصّ على نسخة واحدة متقنة اختيرت بعناية من بين النسخ ، ويستعان على حسن القراءة والتصويبِ نسخٌ أخرى ،وذلك لاستكمال نقصٍ أو تصحيح خللٍ بتصحيفٍ أو تحريف دون إشارة إلى ذلك فِي الهامش ، وهذه الطريقة لا يعتمد عليها إلاّ إذا كان الذي يقومُ بها عالمٌ ذو اختصاصٍ مشهودٍ به وخبرة في قراءة مخطوطات هذا الفرع من التخصّص العلمي ، فيقدّمُ لنا نسخة محررة مضبوطة مقسّمة موضحة المعاني بحسن التقسيم والترقيم

وقد كان هذا المنهاج متبعًا في كثيرٍ مما نشر في أوائل عصر الطباعة بمصر فيما يعرفُ بالطبعة البولاقية، فقد كان يقوم عليها علماء أجلاء فِي تخصص الكتاب المحرر ، ولهذا تجد الفحول من العلماء لا يُعلون على طبعات المطبعة البولاقية بمصر غيرها ، وكذلك طبعات مكتبة ومطبعة "البابيّ الحلبي" بمصر

***

والآخر هوامش تعليق على النصّ

وهـيَ عديـدةٌ مـنْ أهمّهـا تعليقـاتُ التخـريج ، وتعليقـاتُ التوثيـقِ ،وتعليقـاتُ التراجمِ ،وتعليقات التوضيح ٠

١) تعليقات تخريج النصوص وهي أنواع : آيات قرآنية أو أحاديث أوأشعار وآثار أو أقوال .

أمّا الآيات فحقٌ عنايةُ المحقق بتخريجها ، ولو أنّه جعل تخريجها بين قوسين فِي المتن لكان أخصر على النحو التّالي : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾ (القمر:٥٤) فَفِي هذا من الإيجاز ما يُحرصُ عليْهِ

أمّا تخريج الأحاديث النبوية فإن كان الحديث في الصحيحين ، أو فِي أحدهما ، فيكتفَى بذكرهما أو بِذكرِ ما هو موجودٌ فيه منهما ، وذلك بذكر اسم المرجع ، ثُم الكتاب ، ثم الباب :اسمه ورقمه ، ثُمّ رقم الحديث على النحو التالي :

صحيح مسلم: كتاب الرؤيا رقم (٤٢) باب رؤيا النبي – رقم(٤) حديث رقم:١٨/٢٢٧٠

ويبيّن إن كان تعليقًا أو موقوفًا فيهما أو فِي أحدهما

وإذا لم يكن فِي أحدهما فإنّه يذكر مصدره الأعلى على النحو السابق : الكتاب والباب ورقم الحديث إن كان مرقما ، ثُم تُذكر درجة الحديث عند أهل العلم ، وقد تيسّر على المحققِين بيان درجةِ كثيرٍ من الأحاديثِ ، بما قدّمه للعلم شيوخ علم الحديث رواية، وفِي مقدمتهم فِي عصرنا هذا الشيخ ناصر الدّين الألباني – رحمه الله تعالى -

وإذا كان النصّ المذكور في المتن ليس له وجود فِي دواوين السُّنة المشهورة ، فإنّه يُشار فِي الهامش إلى ذلك ، ويذكر أقربَ النّصوص إليه مع تخريجِه وبيان درجته .ويجب إلا يبالغ في التخريج على نحو ما نراه من بعض محققي كتب الآثار ، فقد تجد المحقق يستوعبُ عدَّة صفحاتٍ فِي التخريج لنصٍّ لا يتجاوز سطرًا ، وهو

ومن الكتب التي اتبع فيها منهاج التحرير كتاب (البحر المحيط في أصولِ الفقه لبدر الدين الزّركشي " طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت

موجود في أحد الكتب الأربعة أو فِي مسند أحمد ، وحسنه أهل العلم الثقات ، بل قد يكونُ الحديث مما اتفقَ عليْهِ الشّيخان وبرغم من هذا يبسط المحقق القول فِي ذكر كل موطن ذكر فيه النصّ ، وأمكنه أن يصل إليه ،وكأنّ الهمَّ معقودٌ لهذا التخريج ،وليس لتحقيق نصّ الكتاب .

فإن شاء بسطًا فِي هذا ففي قسم الدراسة لا فِي هامش النّصِّ المحقق .

ومما تجبُ العناية به فِي تخريج الأحاديث النبوية ألاَّ تخرج من كتب التفسير أو الفقه أو الأدب أو التاريخ ،والطبقات والتراجم ،ونحو ذلك ، فهذا مما يقدح في عمل المحقق ،وكذلك لا يحسن تخريج الأحاديث من مختصرات دواوين السّنة كمختصر البخاري أو مسلم بل الأعلى تخريجه من الأصلِ غير المختَصَر .

أمّا إن كان النصّ أثرًا أو خبرا أو شعرا أو مثلاً ، فيحسنُ الاكتفاء بذكر موضعِه من أحد المصادرِ العلمية المُختصّةِ بذلك ، فلا يخرج مثلٌ من كتاب تاريخٍ أو فقهٍ ، وكلما كان المصدر أعلى أو كان محققا من عالمٍ كان أعلى ، ولا يستحسنُ البتة البسطة فِي تخريج الشّعرِ بذكر القصيدة أولها وموضوعها ، وما شاكل ذلك على نحو ما نراه في الرّسائل الجامعية المتعلّقة بالشّواهد النّحوية، فإنّك تجدُ المحقّق يجمعُ لك كلّ ما يمكِنُه نقلُه حول بيت الشعر الذي جاء فِي النصّ ، فيشغلك به عن النّصِّ نفسِهِ ،وجُهده لا يكاد يعدو النقلَ من هوامش الكتب المحققة فِي البابِ نفسِه ، فغير قليلٍ نجده منقولاً بحروفِهِ من تحقِيقات الأستاذ عبد السّلام هارون و محمد محيي الدّين عبد الحميد وأشباههما ،وهذا تضخيم سقيم .

يقُول الأستاذ محمود شاكر:

" أمَّا سيرتي فِي العملِ ، فقد آثرتُ ألا أذكرَ فِي المراجِع إلاَّ ما لاغِنى عَنه ، وكرهتُ أنْ أحشد عِندَ كلِّ مكانٍ مراجعَ كثِيرةٍ لا ينتفعُ بِها قارئُ الكتاب انتفاعًا كثِيرًا، وأمَّا أهلُ العلمِ والتّحقِيقِ والتّدقِيقِ ، فهمْ أقدرُ مِنّي عَلَى استِيعاب ما يشَاءون من المراجعِ وهُمْ لِذلك فِي غِنًى عن إدلالِي عَلَيْهمْ بِكثْرةِ مراجِعِي وتنوعها"([1])

***

ب) تعليقات التّوثيق :

[1]) مقدمة تحقيق شاكر كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي :ص ٧١

أمّا توثيقُ النُّصوصِ التي نقلَها المؤلّف في كتابِه الّذي يُراد تحقيقُه ، فإنَّ نصّ على اسْمِ الكتاب ، فإنّه يكتفَى بمراجعةِ النّصّ على الأصلِ المنقولِ عنه ، فإنْ كانت هنالك فروقٌ مؤثِّرة ، نصّ المُحقّقُ على ذلك، ولو شاء المُحقّقُ نقلَ نصّ المصدرِ فِي الهامش لما كانَ بأسٌ شريطة ألاّ يغلبَ ذلك على الكتابِ، وإلاّ كان وضْعُهُ فِي قسمِ الدِّراسة أوْلى لأنَّ ذلك يُشكِّلُ ظاهرةً تستحقّ الدِّراسة.

***

ت) تعليقات الترجمة :

ومن التعليقات التي يُعنى بها بعضُ المحققين التعريف بالأعلام ، وهذا حسنٌ إنْ كان العلمُ بمظنة أن يجهله مثل قارئ هذا الكتابِ ، أمّا أن يعرِّفَ بكلِّ علَمٍ فهذا من التزيد ، كأنْ يكونَ الكتابُ في البلاغةِ ، فيعرِّف بعبد القاهر أو السّكاكيّ أو العسكريّ ، ونحوهم ، فهذا ممّا يفهم منه التزيد ، وهو يقدح فِي ثقة القارئ بالمحقّقِ ، ويمكن للمحقق أن يجعله نفسه عيارًا لذلك ، فما كان مشهورًا عند مثله أو كانت ترجمته مما لا يَتعذّر على القارئ العرفانُ بها ، فإنّه لا يليقُ به أن يذكره في هامشِ المتن .

ويذهب بعض المحققين إلى ألا يترجم علمًا فِي هامشِ المتن ، إنما يجعلُ لذلك لحقًا فِي نهاية الكتاب يذكر فِيه الأعلام المغمورة مترجمةً ، وهذا غير فهرسِ الأعلام .

ومثل هذا يمكن أن تقوله في المصادر التي تذكر فِي متن النصّ ،فإن كان المصدر المذكور من الكتبِ غير المشهورة أو كان مخطوطًا لا يغلبُ تيسّر اطلاع طلاب العلمِ عليْهِ فحسنٌ أن يشيرَ فِي الهامشِ إلى شيءٍ يعرّف القارئ بموضوع الكتاب ، وحاله أهو مخطوطٌ أم مطبوعٌ أهو محقّقٌ أم غيرُ محقق ، وإن كان له عرفان بقيمة الكتاب أشار إشارة عجلى إلى ذلك ، فإن شاءَ التّوسع فذلك فِي قسم الدراسة ٠

من هذا مثلاً ما تجده فِي مقدّمة كتاب " نظم الدرر في تناسُب الآيات والسور" لبرهان الدين البِقاعيّ (ت:٨٨٥هـ) إذ يقول :

" وانْتَفَعْتُ فِي هذا الكتابِ كثِيرًا عَلَى وَجْهٍ كُلّيٍّ لِلإمامِ الرّبانِيّ "أبي الحسَنَ عَلَى بن أحمدَ بن الحسن التجْيبيّ الحَرالّيّ –بِمهملتَينِ مَفْتوحتين ،ومدّ وتشْديد اللام-

المغْرِبـيّ ،نزيـلِ "حمـاة" مِـن بـلادِ الشّـامِ سـمّته :" مفتـاح البـابِ المُقفَل لِفهـمِ القرآنِ المُنَزّلِ" وكتاب " العرْوة" لهذا المفتاح ...."

فحسنٌ أن يعرّف محققُ هذا النّص القرّاء بالحرالّيّ ، وأن يعرفهم بكتابيه أيضا :" المفتاح" و" العروة" ، فهما من الكتب النادرة ، ومن المهمّ أن يقف القارئُ علَى شيءٍ من حالِهما،وحالِ مؤلفهما ٠

ث) تعليقات التّوضيح:

قد يسْتَشْعرُ المُحقق حاجة القارئ إلى أن تبين له معاني بعضِ الكلمات أو التّراكيبِ ليستمر فِي القراءة ، فحسنٌ حينئذٍ أن يُعينه بتوضيحٍ يسرٍ فِي الهامشِ ، أمّا توضيح المذهب أو القضيّة ومناقشتها فذلك لا يكونُ فِي الهامشِ بل يكون محلُّه الآنَسُ بِهِ هو قسْم الدّراسة ؛ لأنَّ ذكرها فِي هامشِ المتن يُضعفُ العناية بها ، وإيداعها قسم الدراسةِ يحقق لها تلك العناية.٠

وثَمّ أسفارٌ ورسائلُ نشرها بغير ما دراسةٍ لما تضمنته من المذاهبِ والآراء ، والقضايَا والمسائل قد يكونُ ضررها أكبرُ مِن نفعها ، فغير قليلٍ من طلابِ العلمِ قد لا يُحسِنُ فهم ما جاء فيها، فيحملُ القولَ على غيرِ وجهه

من ذلك رسائل "أبي الحسين الحرَالّيّ" فِي أصول فهم القرآن الكريم ، الأعلى أن يُصاحبَ نشرها محققةً دراسةٌ تعينُ القارئَ على أن يتحرك فهمه إزاء ما يقرأ ، فإنّ بها من القضايا والآراء ما قد يتعذّرُ على غيْرِ قليلٍ من طلابِ العلم الوقوف على حقّه وباطِله

*****

ويبقى سؤال : أيجعل لكلّ ضربٍ من الضّربين الكُليين للهوامشِ موضعًا أم يجمعُ بينهما فِي موضعٍ واحدٍ ؟

المُحقّقون ِفِي اختيار وضعِ تلك الهوامشِ عَلى مذاهبَ :

المذهب الأول : مذهبُ مَنْ يجمعُ بينها جميعًا فِي ذيْل الصّفحةِ فِي ترقيمٍ متسلْسلٍ فِي كلّ صفْحةٍ على نحو ما تراه عند الأستاذ محمود شاكر فِي تحقِيقه "الأسرار" و"الدلائل" وتحقيق أخيه الأكبر أحمد شاكر كتاب " الشّعر والشعراء" لابن قتيبة ، أوْ فِي ترقيمٍ مُتسلْسلٍ علَى مدَى النّصِّ كلّه وهذا لا يحسُنُ إذا ما كان

النّصُ طويلا أمّا إن كان رسالةً لا تعدو بضعَ ورقاتٍ ، فلا بأسَ فِي استـمْرار ِتَسلْسُلِ الترقيم من مبدأ النّصِّ إلى نهايتِهِ فِي هامشِ الصّفحة

***

المذهب الثاني: أن يجعلَ الصفحة كلّها للنّص ، ويُرْجِئَ التعليقاتِ كلَّها بما فيها تعليقاتُ وهوامش فروقِ النّسخ إلى آخر الكتاب .

وهذا المذهبُ لا يُسْتحسنُ فِي النصوص الطويلة ، أمّا فِي الرسائلِ ، فلا يقبح ، وإن كان جعله فِي هامش الصّفحة أعون للقارئ على أن متابعة النظر دون إطالة وقتٍ ٠

***

المذهب الثالث: مذهبُ مَن يُفردُ تعليقاتِ فروقِ النُسخ فِي ذيلِ الصّفحة، ويرجئُ بقية التعليقات إلى آخر النصّ ، وحين ذاك يُعطي لكلٍ ترقيمًا خاصًّا إنمّا بأن يجعل لفروقِ النسخ ترقيما هنديا (وهو ما يعرف بالترقيم العربيّ :١ ،٢، ٣ ،٤) والأخر ترقيمًا لاتينيًّا (4-3-2-1) أو يجعل لأحدهما ترقيما بالحروفِ ، والآخر ترقيما بالأعداد . والأمر فِي هذا يسير .

***

المذهب الرابع :مذْهَبُ مَن يجمعُ تعليقاتِ فروقِ النسخ إلى بعضِها ويجعلُ لها ترقيما خاصًّا ، وفي الصفحة نفسِها يجعلُ أيضًا التعليقاتِ الأُخرَى بعدها بترقيم خاصٍّ ، ويجعلُ من بينهما خطًا ، أو يكتبُ كل نوع بخطٍ مغاير حجْمًا ونوعًا

*****

مُـقدِّمةُ التَّحقِيق

علـى المحقـقِ أن يجعـلَ بـين يـدي الـنصّ مقدِّمـة هـي بمثابـة دراسـة منهجيـة وتعريفِ جمليّ بالمخطوط ، بحيثُ يكونُ هذا التعريف مفاتح لمغاليق فِيـه،وأن تكـون هذه الدراسة كاشفة عن أمـور عديـدةٍ تضـمنها الكتاب،وكاشفةٍ عن موقِفِ المحقق منها،ومن ثمّ فإنّ هذه المقدمة التي توضع بين يدي النّصّ المحققِ يجبُ أن تتضمّن عندي أمرين أو قسمين كليّين

القسم الأول تعريفي بالمخطوطِ وصاحبه

والقسم الآخر : تحليلـيّ تقويميّ لقضـايا ومسـائلِ المخطـوطِ ، ومـا جـاء فيـه من المذاهب والآراء

وهذا القِسمُ مهمٌ جدًا ،ولاسيّما التحقِيقُ المقدّم لنيلِ درجـةٍ علميـة، فالشـأن فـي الجامعـات أنّهـا لا تمـنحُ درجـةً علميـة علـى التحقيـق مجـردًا عـن الدِّراسـة التحليليـة التقويميّة لقضايا ومسائل المخطوط،وما فِيهِ من مذاهبَ وآراء .

القسمُ الأول التعريف بالمخطوط ومؤلّفِهِ

وهذا يتضمّنُ أمورًا أهمها:

◊ تحقيق وتحرير عنوان المخطوط

◊ توثيق نسبة المخطوط إلى المؤلّف

◊ بيان القيمة العلمية للكتاب

◊ ترجمة المؤلف يُعتنى فيها بتحرير اسمه ونسبه ، ومولده ووفاتِه وموطن مـيلاده ونشـأتِه ورحلاتـه العلميـة ،وشـيوخه ،وتلاميذه،ومؤلفاتـه، مطبوعهـا ومخطوطها، ومفقودها.

◊ ترجمة موجزة لناسخ الكتاب .

◊ بيان موضوع المخطوطِ .

◊ بيان ما للمخطوط من شروحٍ و حواشٍ أو اختصارات إن وجدت .

◊ بيان النّسخ .

ومن الأهمية الفائقة العناية ببيان النسخة أو النّسخ التي ستولى المحقّق العمل عليها ، فإن كانت نسخة المؤلّف ،وسيكتفِي بها لتحقق الشروط الواجبة على تمامها ، فإن عليه أن يُعْنى ببيان مكان هذه النّسخة ، وما اشتملت عليه من أوراقٍ أو لوحات ، ومقياس كلّ ورقة أو لوحة، وعدد الأسطر فِي كلّ وجه من الورقة أو اللوحة ، وعدد الكلمات تقريبًا فِي كلّ سطرٍ ، ونوع الخط الذي نسخت به ، وتاريخ النسخ بدءًا ومنتهى إذا ما أمكن ذلك بأن كان منصوصًا عليه في أول المخطوطِ أو آخره ، وبيان حالِ كلّ نسخة من حيث الكمال والنقص ، ومقدار ما فيها من نقصٍ ومحلّه منها .

ويفعل ذلك مع النُّسخ الأُخرى إن كان يستعين بها مع نُسْخَةِ المؤلّف مع بيان اسم الناسخ لكلّ نسخة ، ويجعلُ لكلّ نسخة رمزًا يلتزم به فِي تعليقاته الهامشية لبيان فروقِ النّسخ المتوفرة للنصّ المخطوط ،ووصفها ،وبيان ما يختاره منها إذا تعدّدت على نحوٍ لا يمكن الاستعانة بها جميعا

ومما يُعنى به بيان ما على النّسخ من تمليكات أو أختامٍ أو إشارات قد تفيد فِي بيان قدر هذه النسْخة

وقد اعتاد المحقّقون أن يرفقوا بهذا صورًا من الورقة أو اللوحة الأولى، والأخيرة لكلّ نسخة ، وتوضع فِي غالبِ الأمر بعد الفراغ من المقدمة، وقبيل النصِّ المحقّق ، ولو شاءَ أن يجعلَ هذه الصّور فِي نهاية النصّ المحقق ، وقبيل الفارسِ لكان حسنًا أيضًا .

◊ بيان الرموز الّتي استعملها المؤلّف أو النسّاخ فِي النّصِّ التحقِيق

قد يستعملُ المؤلّف أو النسّاخ أو بعضهم رموزًا واختصارات وإشاراتٍ ما ، فعلى المحقّق أن يذكرها مصنّفة ،وأن يبيّن مدلولاتها عند مستعمليها ، وما يقابلها فِي أعرافِ زمان التحقيْق .

◊ بيان منهاجه فِي التحقِيق ،وما سيقوم به

درج المحققون على أن يبيّنوا للقراء منهاجهم فِي تحقيق النصّ ، وما هو آخذون به في المقابلة ، والتعليق ، وبيان مفاتح علامات الترقيم المستعملة فِي التحقيق ، فمن الحسن أن يبيّن المحققُ منهجه فِي استعمالِ علامات الترقيم، ليكون القارئُ على بيّنة مما ارتضاه، لأنّ هذه العلامات إنما تستعمل للإرشاد القارئ ، وإعانته على حسن القراءة والفهم ، فإذا لم يكن القارئ عليمًا بمقاصد المحققِ منها ، فإنّه لن يتحقّقَ له حسن الفهم ، فيفقدُ التحقيقُ قيمته .

***

القسم الآخر: الدّراسَةُ التّحليليّة التقويميّة لقضايا ومسائلِ المخطوطِ

وما جاء فيه من المذاهب والآراء .

هذا القسْم فِي تحقِيقِ كثيرٍ من المخطوطات قد يعادلُ النّصّ المحقق نفسه فِي الأهميّة،ولاسيّما إذا ما كان للمحقّقِ قدره فِي مجال البحثِ العِلمي في موضوع المخْطُوط،وبعضٌ من المخطوطات لا يكادُ يُسْتفاد منه بغيرِ دراسةٍ علميّة موسّعةٍ عميقةٍ لما جاء فيه من العلم

هذه الدّراسة عليها أن تستفتح القول ببيان المنهج العلميّ الذي يعالج به المؤلفُ القضايا والمسائل ،والمذاهبِ والآراءِ التي ذكرها فِي هذا المخطوط .

إنَّ الكشف عن دعائم هذا المنهج لهو المفتاح الرئيس لفتح مغاليق خزائن النّصّ المخطوط ، وما يقدّمه ذلك الكشف من عونٍ للقراء لا يقلّ أهميّةً عندي عمّا يقدمه مؤلف المخطوط ، وهذه الدّراسة يختلف المحققون فِي العناية بها فإن غير قليلٍ لا يولونها مزيد عنايتهم ، أمّا إن كان التحقيقُ لنيل درجة علمية من جامعة ما فإن العناية البالغة المستوعبة النافذة فرضٌ لا يستقيم العمل بغيره .

وهذه الدراسة التحليلية يلتزم فيها بمنهاج البحث العلميّ فِي التخصّص العلمي لموضوع المخطوط التزامًا مستوعبًا لصوله وآدابِه .

وغير قليلٍ من الأعمال التي حققت فيها مخطوطات لنيل درجة علمية لم تتجاوز الدراسة نقل نصوصٍ من المخطوط ، وتصنيفها ، ووضع عناوين فرعية لتلك المسائل ، فإذا بين يديك نصّان للمخطوط :

الأول نصّ مصنّف معنون ، قام به المحقق

والآخر نصٌّ متوالٍ غير مصنّف قام به مؤلف المخطوط ، وإذا ما شئت ، فأنظر أكثر ما قدّم لنيل درجاتٍ علمية في جامعاتنا ، فإني رأيتُ منها كثير ، وكان الحالُ على ما وصفت لك ، ومثل هذه الأعمال لا يصحُّ البتة أن يمنح أصحابها الدّرجة العلمية التي تقدّموا لنيلها بأي تقدير.

وممَّا ينبغي أن يُعنى به فِي بيان منهاج صاحبِ المخطوط موقفه من النصوصِ التي ينقلها تحليلا ونقدًا ، وموقفه من الشواهد والأمثلة التي يوردها ، وما له فِي هذا ، فينسبُ إليه ، وما لغيره ، وليس له منه غير النقلِ .

كذلك يدرسُ منهجه فِي حسنِ نسق مسائل العلم ،والمذاهبِ والآراء ، ومدى أمانته العلمية، وموضوعيّته فِي المناقشة ، والاستدلال والاستنباط ، ومدى اطراد طريقته مع العناية باستخلاصِ معالم عقلِه وذوقِهِ

ومجمل الأمر أن تكون الدراسة التحليلية التقويميّة مبرزة ما هو قائمٌ فِي شخصيّة المؤلف العلمية والنفسيّة من خلال مؤلَّفِهِ المخطوط .

وممّا يحسنُ إيجازُهُ ما انتهت إليْهِ دراستُه التحليليّة التقويميّة فِي نقاط كليّة من بعدِ الفراغِ من تلك الدراسة لتكون تخليصًا لما انتهى إليه .

ما يَعْقُبُ النّصّ المُحقق

إذا ما فرغَ المحقّقُ من تحقيق المخطوط فإن من ورائه عملا آخر يوضع عقبَ النّصِّ المحقق ، وهو نوعان

الأول : خاتمة عمله

والآخر فهرست المخطوط

أمّا الأول : خاتمة عمله ، فإنّه يحسنُ أن يوجز فِيها ما انتهى إليه من النتائج ، ويبيّن توصياته التي انتهى إليه من خلالِ عملِه ، وما يحسنُ أن يتخذه القارئ إزاء هذه العمل ، وأقرانِه.

أمّا الآخر : فهرسة المخطوط ، فهذا يتضمّن مفاتح أبواب يسلك منها القارئ ليقف على ما يريد ، ،وهو عملٌ ليس بالثانوي فِي نشر النصوص المحقّقة

وفهرسةُ المخطوطات المحقّقة متنوعة وعديدة أيْضًا أذكر منها :

فهرسَ : الآيات القرآنية الكريمة، والقراءات القرآنية

فهرسَ الأحاديث النبوية الشريفة،

وفهرسَ الأشعار ، وفهرسَ الأمثال، وفهرسَ الآثار ، وفهرسَ الشعراءِ، وفهرسَ الأعلام ، وفهرسَ الكتب التي ذكرها المؤلف أو أخذ عنها، ، وفهرسَ الأماكن ، وغير ذلك مما يرى المحقّقُ أهمية فهرسته بالنسبة لما يحققه، فإنّ لكلّ مخطوط ما يُعنى به ، فتحسن فهرسته .

وثمّ ضوابط تنظيمة للفهرسة كلّ قسم من الأقسام السابقة:

١) فهرسة الآيات القرآنية:

هنالك طريقتان :

الطريقة الأولى :

الفهرسة وفق السورة مرتبة على ما هي عليه في المُصْحف : الفاتحة- البقرة – آل عمران ... إلخ، وتجمع آيات كلِّ سورة مع بعضها مرتبة حسب ورودها في السورة ، مع ذكر صدر الآية على النحو الذي تراه في فهرس آيات القرآن العظيم

من تحقيق الأستاذ محمود شاكر لكتاب دلائل الإعجاز،وكتاب أسرار البلاغة، فراجعه متدبرًا.

الطريقة الثانية :

لا يذكرُ فيها على الآية بل يكتفي بذكر رقمها في السورة ، وبيان مواضع ذكرها في النصّ المحقق على النحو التالي

سورة البقرة

رقم الآية	موضعها من الكتاب
١٥	٤٣٥/٢ ، ٤/ ٣٤٢ ، ٦٧١/٧

والطريقة الأولى أعلى وأنفع .

***

٢) فهرس القراءات الواردة فِي النصّ المحقق

له طريقتان :

الأولى أن يجعل القراءة هي الأصل ، ويجمع الآيات مرتبة على ما في المصحف على النحو التالي :

قراءة حمزة الزيات

ثُم يتتبع الآيات التي جاءت فيها قراءة لحمزة على ترتيبها في السورة مع ذكر نصّ الآية أو رقمها ، وذكر موضعها في النصّ المحَقّق ، وهكذا حتَّى يفرغ من قراءة حمزة ليتلوها بقراءة أخرى .

الطريقة الأخرى : أن يجعل الآية هي الأصل ، فيذكر الآية على حسب ترتيبها في المصحف مع ذكر نصها أو رقمها ،والنصّ أعلى ، ثم يرتب القراءات التي وردت فيها ،مع بيان موضع كل قراءة من النصّ المحقق

على النحو التالي :

سورة النساء

الآية (٣٤) ((...فَالصَّـالِحَاتُ قَانِتَـاتٌ حَافِظَـاتٌ لِلْغَيْـبِ بِمَـا حَفِـظَ اللَّـهَ ...)) أبـو جعفر بنصب اسم الجلالة : ج٣ص ٤٣٦

وهكذا حتى يفرغ .ولكل طريقة مزيتها .

***

٣) فهرس الأحاديث النبوية ، فيكون على النحو التّالي :

يذكر أولا صدر الحديث بغير سنده ، ثم موضعه من النصّ المحقق :

مثال هذا : بني الإسلام على خمس... : ٤/ ٦٥٧

وترتب الأحاديثُ على وفق الترتيب الهجائي لصدر الحديث ،والأفضل عندي أن يكون المعتمد فِي الفهرسة هو نص كلام النبي - صَلّى اللهُ عليْـهِ وَعَلـى آلِـهِ وَصَحْبِهِ وسَلّم - وليس ما يقدّم به الصحابي من قول ، كالذي نراه فِي حديث جبريل الذي رواه عمر بن الخطاب ﵁ والأعلى أن تقدم فهرسة الأحاديث المرفوعة على الأحاديث الموقوفةِ ، بأنْ يبدأ بفهرسة ما جاء مرفوعًا في النَّص المحقق ، ثم الأحاديث الموقوفة فِي النص المحقق .

وإذا ما كانَ فِي النصِّ المحقّق نصوصٌ موضوعة على رسولِ اللهِ ﷺ فإنِي أستعلي إفرازها بفهرس مستقلٍّ ترتب فيه الموضوعة كما رتبت الأحاديث المرفوعَةُ .

***

٤) فهرس الآثار والأخبار المرفوعة إلى أحد من الصحابة

إذا ما كانت آثارٌ وأخبار موقوفة لا يعدو رفعها مقام الصحابيّ ، فإنها تفهرسُ كما تفهرس الأحاديثُ مع ذكر اسم الصحابيّ المنسوبة إليه ، وجعل الترتيب للنص لا للصحابي ، ويكون وفق ترتيب حروف الهجاء في أوّل النصّ .

من هذا ما روي عن على ﵁ :

" إذا جاءكم الحديث عن رسولِ اللهِ - صَلّى اللهُ عليْهِ وَعَلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وسلَم - فظنوا به الذي هو أهدى وأتقى وأعلى "

فهذا نصٌّ موقوفٌ على سيدنا علي ﷺ ، فلا يفهرس في الأحاديثِ النبوية ، وإن جاء فِي مسند الإمام أحمد .

***

٥) فهرس الأمثال

إذا ما اشتمل النصُّ المحقّقُ على أمثالٍ فإنّها تفهرس على نحو ما فهرست الأحاديثُ ،والآثار والأخبار ترتيبًا

***

٦) فهرس الشعر:

يُفهرسُ الشعر بناء على روي البيت ، فيذكر الشطر الأخير من البيتِ ثم الشاعر ثم بحره ثم موضعه . على النحو التالي:

الشطر الأخير من البيت	الشاعر	البحر	موضعه من الكتاب

فهرسُ الشعراء

إذا ما كان النصّ المحقق ينْتمِي إلى دائرةِ الدِّراسات الأدبيّة أو اللغوية،أو دائرة أخرى ،ولكن قد كثر فيه ذِكرُ الشعر ،والشعراء ، فالأعلى أن يفرز الشعراء بفهرسٍ ،والأعلى ذكر من ورد اسمهم فِي النصّ المحقق ، فأن أراد المحقق أن يذكر مواضع أسمائهم في المقدمة أو الهامش ، فعليه أن يضع رمزًا كـ" الميم" بعد رقم الموضع لما ذكر في المقدمة ، وأن يضع رمزًا كـ"الهاء" بعدَ رقِم المَوْضِعِ لِما ذُكرَ فِي هامشِ النّصِّ المحقق على النحو التالي :

فهرس الشعراء

زهير بن أبي سلمى	١٤* ، ١٧ ، ٢٣ ، ٣٤ ، ٦٥

على أنْ يكونَ نسقُ ذكرِهم فيها على ترتيب أسمائهم وَفق ترتيب الحرف الأول من أسمائهم ثمَّ أسماءِ آبائهم ثمّ أجدادهم ،ترتيبًا هجائيًّا ، فإن شهر شاعر بلقبه أو كنيته كالبحتري أو أبي تمام ، فإنّه يفهرس على وفق ما شُهر به على أن يوضع اسمه بجوار لقبه أو كنيته في موضع ترتيب الكنية أو اللقب ، على ألاّ يعتدّ فِي الترتيب بـ(الأ) و(أب) وإبن) و(أم) ونحو ذلك

***

٧) فهرس الأعلام:

يكون ذكر الأعلام من العلماء وغيرهم على نهج ذكر الشعراء في الترتيب والنسق ، وإفراز الشعراء بفهرس عن فهرس الأعلام هو الأعلى فِي أسفار الدراسات اللغوية والأدبية .

***

٩) فهرس الكتب المذكورة فِي النصّ المحقق

تفهرس الأسفار المذكورة فِي النصّ المحقق على وفق ترتيب الكلمة الأولى من اسم الكتاب ، دون اعتداد بلام التعريف ، فإن كان للكتاب أكثر من اسم ، فإنّه يصنف على ما اشتهر على أن يوضع بجواره بين قوسين الاسم الآخر

أمّا كتب التفسير ، فلا يعتد فِي تنسيق الفهرسة بنسبة التفسير إلى المؤلف مثل تفسير الرازي ، وتفسير البيضاوي ،ونحو ذلك بل يعتد باسم الكتاب الرئيس على أن يوضع بين قوسين ما اشتهر به على النحو التالي : نظم الدرر في تناسب الآسيات والسور(تفسير البقاعي)

وفي فهارس المصادر يذكر اسم الكتاب كاملاً، واسم مؤلّفه وتاريخ وفاتهِ ومحققه ، أو مترجمه ، ثم موضع الطبع وتاريخه الهجري أوالميلادي بحسب المدون على الكتاب.

وهنالك من يصنّفُ المصادر والمراجع بحسب أسماء مؤلفيها ، فيورد تحت اسم المؤلف كلّ ما استعمل من مؤلفاتِه وفق ترتيب أسماء الكتب على النحو التالي :

عبد القاهر الجرجاني :

أسرار البلاغة...

دلائل الإعجاز...

الشَافية ...

المقتصد ...

والأولى عندي اعتماد التصنيف بحسب أسماء المؤلفات لا بحسب أسماء المؤلفين .

ويحسنٌ أن يقدم في فهرسِ المصادرِ قسم المصادر المخطوطة ، ثُم قسم المصادر العربية المطبوعة ، ثم قسم المصادر الأجنبية المترجمة إلى العربية ، ثم قسم المصادر الأجنبية غير الترجمة جامعًا كتب كلِّ لغة إلى بعضها ، ثم يختم بفهرسِ الدوريات والصحف معتنيًا بذكر اسم الدوريّة ورقم العدد والسنة ، والبلد وعنوان المقال الذي رجع إليه

ويمكن أن يجعل الفهرسة فِي هذا على أساس المقال ، فيبدأ بذكر عنوان المقاتل كاملا ، ومن بعده كاتبه ، ثمّ اسم الدورية أو الصحيفة التي ورد فيها ، وعددها وسنتها ،ورقم صفحات المقال على النحو التالي :

قراءة في رائية عمر بن أبي ربيعة – عادل سليمان جمال – مجلة فصول – م ١٤ – ع ٢ - – صيف ١٩٩٥-القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب –ص ص ٤٥-٥٧

١٠) فهرس الموضوعات:

يعدّ هذا الفهرس من أهمّ الفهارس سواء في باب التحقِيقِ أو التأليف ، وكلّما كان الفهرس تفصيليًّا حسن التنسيق كلّما كانت الفائدة منه أجلّ ، فحسنٌ أن يمنحه المحقّق أو المؤلف قدرًا من عنايته وتدقِيقه

وفهرسة الموضوعات فِي باب التحقيق تكون قسمين

الأول : فهرسةُ موضوعات الدراسة ، وهي التي أعدها المحقق ، فيفصّل لنا موضوعات مقدمته التوضيحية،ودراسته ٠

الآخر فهرسة موضوعات المخطوط فهرسة تفصيلية

ومن البيّن أن هذا الفهرس : فهرس الموضوعات هو آخر ما يكتبُ ،ويوضع فِي آخر الكتاب

***

وثَمّ عملٌ لا ينتمي إلى الفهرسة ، ولكنّه مهمٌ جدًا هو بيانُ ثَبَت المصادر والمراجعِ التي اتخذها المحقّقُ فِي دراسته وتحقِيقِه ،وهذا الثبت لا يعدُّ من الفهرسة لأنه لا يذكر فِيه موضع ذكر المصدر أو المرجع ، بل هو جمع وتنسيقٌ لما استعمله المحقّق فِي دراستِه

ومن أهلِ العلم من يفصل بين الثبتين: ثبت مصادر ،ومراجع الدراسة،وثبت مصادر ومراجعِ التحقِيق،وإن كنت لا أرى َضرورة لذلك ، فالجمع والتنسيق أولى كيْمَا لا يتكرر ذكر المصدر أو المرجع في القسمين

وفي تنسيق ذكر هذه المصادر والمراجع يتخذ السبيل الذي اتخذ في فهرسة المصادر والمراجع المذكورة فِي النصّ المحقق .

ثبت بأهم المصادر والمراجع في تحقيق النصوص

أصول نقد النصوص ونشر الكتب ٠ برجستراسر٠ إعداد محمد حمدي البكري ٠ القاهرة – ١٩٦٩م

تحقيق التراث . عبد الهادي الفضلي . جدة- ١٤٠٢هـ

تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره – عبد المجيد دياب – ط: ١٩٨٣م المركز العربي للصحافة - القاهرة

تحقيق النصوص ونشرها ٠ عبد السلام هارون٠ تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث: د. صادق الغرياني، ليبيا، ١٩٨٩ م.

تراثنا بين ماضٍ وحاضر- عائشة عبد الرحمن(بنت الشاطئ) القاهرة ١٩٧١م

ضبط النص والتعليق عليه . بشار عواد معروف ٠ بيروت- ١٩٨٢م

فهرس المخطوط العربي: ميري عبود فتوحي، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠م.

(٩) في منهج تحقيق المخطوطات: مطاع الطرابيشي، طبعة دار الفكر، دمشق ١٤٠٣ للهجرة.

قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها: ريجيس بلاشير، ترجمة د. محمود المقداد، دار الفكر - دمشق ١٩٨٨م.

قواعد تحقيق المخطوطات ٠ صلاح الدين المنجد – دار الكتاب الجديد - بيروت

محاضرات في تحقيق النصوص – حسين نصار – دار الكتب – القاهرة -١٩٦٧م

محاضرات في تحقيق النصوص٠ أحمد محمد الخراط٠ دار المنارة – جدة السعودية

المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي . فرنسوا ديروش . ترجمة أيمن فؤاد السيد ٠ ط: مؤسسة الفران للتراث الإسلامي – لندن- ١٤٢٦هـ

مدخل الى تاريخ نشر التراث العربى (مع محاضره عن التصحيف و التحريف) تأليف : محمود محمد الطناحى الناشر : مكتبه الخانكى رقم الطبعة : ١ تاريخ الطبعة: ١٩٨٤

مناهج تحقيق التراث بيْن القدامى والمحدثين. رمضان عبد التواب . ط (١) مكتبة الخانجي بالقاهرة – ١٤٠٦هـ

منهج البحث الأدبي: د. علي جواد الطاهر، ط٧، مطبعة الديوان، بغداد ١٩٨٦م.

منهج العلماء المسلمين في البحث العلمي: فرانتزر وزنتال، دبعة دار الثقافة، بيروت ١٩٦١.

وهنالك أسفار عدة سِوى هذا يمكن الأخذ منها ،واصطفاء طريقة متكاملة تحقق للمحقق أدواته ، ليحقق غايته من عمله: نفع العباد ، ونفع نفسِه في معاشِه ومعادِه . والله الهادِي إلى سواء السّبيل . والحمد لله ربِّ العالمين.

وكتبه

محمود توفيق محمد سعد

الأستاذ في قسم الدراسات العليا

في كلية اللغة العربية جامعة أم القرى

بمكة المكرمة

العزيزية الجنوبية – شارع عبد الله الخياط

mtsaad@uqu.edu.sa